

جامعة القاهرة  
كلية الآداب

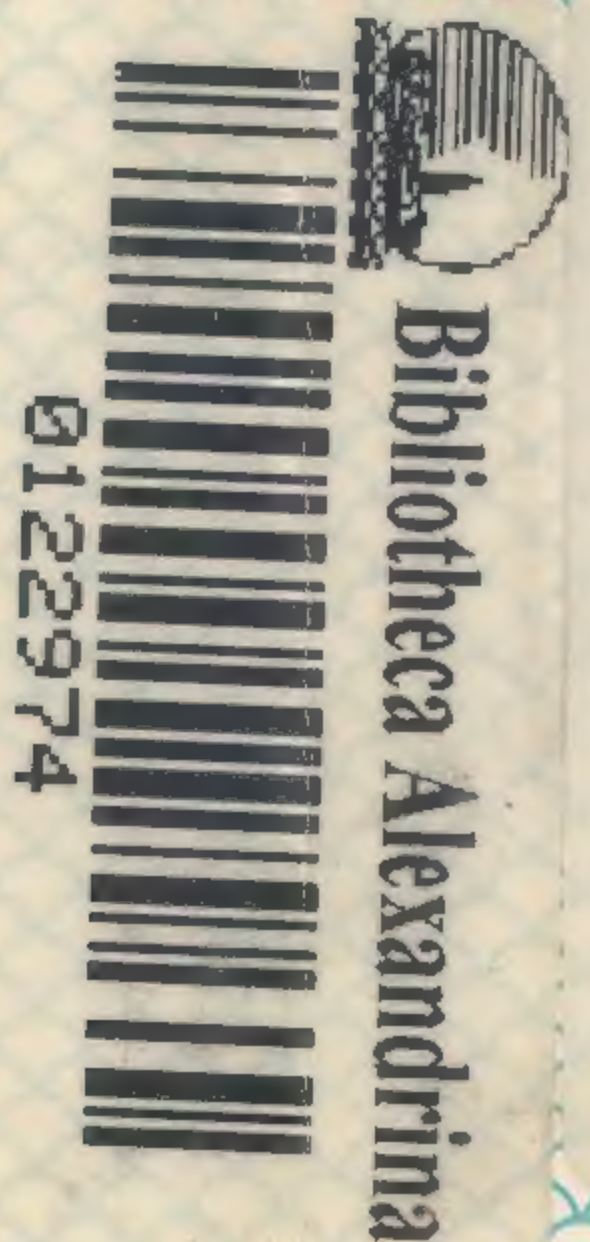
# الوزارة في الفكر السياسي (دراسة مقارنة)

تأليف

الدكتور صلاح الدين بسيوني

١٩٨٩

دار الثقافة والنشر والتوزيع  
٢ شارع جيف الدين المهراي - الفيالة  
القاهرة ت / ٩٠٤٦٩٦







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوزارة في الفكر السياسي

(دراسة مقارنة)



جامعة القاهرة  
كلية الآداب

# الوزارة في الفكر السياسي (دراسة مقارنة)

تأليف  
الدكتور صلاح الدين بسيوني

١٩٨٩

دار الثقافة والنشر والتوزيع  
٢ شارع جيف الدين المهراني - الجيزة  
القاهرة ت / ٩٠ ٤٦٩٦



## تمهيد

تعتبر الوزارة من أهم النظم السياسية التنفيذية على الإطلاق ، نظرا لهيمنتها على جميع شئون الدولة • فالوزارة هي عصب كل دولة ، ومصدر قوة الدفع فيها اما الى النمو والتقدم أو الى الانكماش والتعثر وهي بهذا تمثل حجر الزاوية في أى نظام سياسى قائم •

ويشارك الوزراء ، في جميع الأنظمة ، في عناصر معينة هي (١) :

١ - إبداء الرأى •

٢ - تنفيذ السياسة العامة للدولة •

٣ - يرى فيهم الرأى العام واجهة السلطة التنفيذية ، فهم مستودع الفكرة وأداة التنفيذ وترى فيهم هذه السلطة وسيلتها في ارضاء الرأى العام خاصة بعد أن استقر الفكر السياسى الحديث على أن تأسيس الحكومات لم يكن الا من أجل حماية الحقوق ، وبالتالي تتركز منابع سلطة الحكومة في قبول المحكومين لها ورضاهم عنها ، ذلك الرضاء الذى يعتبر الأساس أو التبرير السياسى للسلطة وهو الذى يصنع عليها صبغة المشروعية •

لهذا قال البعض ، متأثرا بهذا الواقع ، ان السادة الوزراء هم الذين يحكمون في الواقع (٢) •

---

(١) دكتورة سعاد الشرقاوى ودكتور عبد الله ناصف : أسس القانون الدستورى وشرح النظام السياسى المضرى ، دار النهضة العربية بمصر ١٩٨٤ ص ٤٤ حاشية ٣ .

(٢) جاك دوند يودوفايير : الدولة ترجمة الدكتور سطوحى فوق العادة منشورات عويدات بيروت ط . أولى ١٩٧٠ ص ٥ .

ومجارة لهذا الفهم ، تعرف بعض المعاجم الوزير بأنه :

« هو من يعينه الملك أو صاحب السلطة العليا في البلاد ليتولى شئون الدولة فيستعين برأيه وتديره »<sup>(٣)</sup> .

ومن هنا أصبحت مسئولية الوزراء مسئولية شاملة ، فهم مسئولون عن الأضرار التي تنجم عن مزاولتهم لوظائفهم ، ومسئولون عن الجرائم التي يقترفونها أثناء مزاولتهم تلك الوظائف .

### الوزارة في العالم القديم :

عرفت الحضارات القديمة في مصر واليونان وروما وآشور وبابل والهند والصين نظام دولة المدينة . وتركزت السلطات في هذه المدن في يد زعيم أو ملك أو قائد يستمد سلطته من الوحي الإلهي ، ويجبر الناس على الخضوع والولاء له باعتباره ممثلاً لوحي السماء . ومعنى هذا أن دولة المدينة في هذه الحضارات القديمة قد قامت على فكرة الزعامة واختلاط الدولة بشخص الحاكم .

وقد تميز نظام الدولة القديمة والوسطى بأنها كانت محض منظمة سياسية تستقر على مفهوم أو آخر من مفاهيم نظم الحكم ، لكنها تحولت بفعل تطور التاريخ لتصبح كذلك منظمة قانونية تقوم على فكرة الدستور في مفهومها القانوني الملزم<sup>(٤)</sup> .

---

(٣) معجم المنجد في اللغة والإعلام ، قسم اللغة ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثالثة والعشرون ص ٨٩٨ .

(٤) الدكتور طعيمة الجرف : نظرية الدولة واللبادى العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم ( دراسة مقارنة ) ، دار النهضة العربية بمصر ١٩٧٨ ص ٢٤ ، ٢٥ .



### الوزارة في مصر الفوغونية :

شكل المصريون القدماء أول مجتمع سياسى ، كان مهذا لأول حضارة تميزت بالسمو الرائع<sup>(٥)</sup> .

وكانت الأراضى في مصر القديمة مقسمة الى أحواض Nome تشبه المديرىات والمحافظات في عصرنا ، وكان على كل منها رئيس أو أمير يخضع للملك الذى كان يظن انه ابن الالهة ومن نسلهم والحاكم باسمهم<sup>(٦)</sup> .

وقد تركت في يدى الملك الاله جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وكان القس الرئيسى للدين ، ويرأس الحفلات الدينية والطقوس فى المناسبات الهامة ، بالإضافة الى كونه المحكمة العليا الذى ترفع اليه قضايا فى أحوال معينة ومن هنا كان من المستحيل عليه أن يتولى بنفسه كل هذه المهام ، وأصبح لازما عليه أن ينيب عنه فى هذا بعض البشر ليعملوا باسمه ويحملون ألقابا تدل على مسئوليتهم أمامه<sup>(٧)</sup> .

وقد شهدت الأسرة الرابعة بداية نشأة منصب الوزير ، الذى استمر موجودا طيلة العصر الفرعونى . ويذهب (ول ديورانت) الى تحديد بداية نشأة الحكومة فى مصر قبل عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد .

---

(٥) فؤاد محمد شبل : الفكر السياسى ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ١٩٧٤ ج ١ ص ٣٥ ، ٤٤ ، وانظر الدكتور حامد سلطان : القانون الدولى العام فى وقت السلم ، دار النهضة العربية بمصر ، طبعة ثالثة ١٩٦٨ ص ٥٤٢ .

(٦) الدكتور حسين شحاته سنعان : أساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ص ٢٣ .

(٧) الدكتوران بطرس غالى ومحمود خيزى عيسى ، مبادئ العلوم السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ط اولى ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ص ٣٩ .



وكان للدولة في مصر القديمة مجلس يسمى ( مجلس الدولة ) يتكون من وزير أكبر ( يقوم مقام رئيس الوزراء الآن ) ووزراء لمختلف شئون الدولة يعينهم الملك بمراسيم<sup>(٨)</sup> .

وكانت مهمة الوزراء حمل أوامر الملك الاله وتعليماته الى الرعية ، واحاطته علما برغباتهم ، ولنفاد القانون ، ومراعاة العرف السائد ، واعطاء كل انسان حقه . ولذلك نجد الملك الفرعون يوصى وزيره الذى يعينه فى منصب الوزير بقوله :

اجعل عينيك على مكتب الوزير ، وراقب كل ما يحدث فيه ، واعلم أنه هو الدعامة التى تستند اليها جميع البلاد . . ليست الوزارة حلوة بل هى مرة ، وليست وسيلة لاتخاذ الناس عبيدا . . اذا أتاك شك من مصر العليا أو السفلى فاحرص على أن يجرى القانون مجراه فى كل شئ وأن يتبع فى كل شئ العرف السائد فى بلده ، وأن يعطى كل انسان حقه . واعلم أن المحابة بغیضة الى الاله . . عامل من تعرفه كمن لا تعرفه ، ومن يكون من أقارب الملك كمن يكون بعيدا عنه ، واعلم أن الأمير الذى يقوم بذلك سينتقم هنا فى هذا المكان ، وليكن ما يخافه الناس من الأمير أنه يعدل فى حكمه . أرع القواعد المفروضة عليك<sup>(٩)</sup> .

ان صفة العدل كانت من أهم الأفكار التى تركز عليها الدولة فى مصر القديمة ، لأن العدل كان من أهم صفات الملك الاله .

ولم يكن الوزراء يتمتعون بأى سلطة ذاتية أو استقلال شخصى ، كما هو الحال فى الدولة الاسلامية أو فى العصر الحديث ، اذ أنهم كانوا عمالا للملك الفرعون . واذا كان الوزراء مسئولين أمام الوزير الأكبر ،

---

(٨) انظر : الدكتور مصطفى الخشاب : تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية لجنة البيان العربى بالقاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٥٣ ص ١٧ .  
(٩) انظر : ول ديورانت : قصة الحضارة ترجمة محمد بدران ، الطبعة الثالثة ، الجزء الثانى من المجلد الاول ١٩٦٣ ص ٩٣ .



فإن الوزير الأكبر مسئول بدوره أمام الملك وحسده وليس أمام الشعب أو ممثليه من أهل الحل والعقد ، كما هو الحال في الاسلام . ويمثل العزل من المنصب جملة الجزاءات التي يمكن أن توقع على الوزير في مصر الفرعونية .

وبخصوص مسئولية الوزراء الجنائية ، فقد كانوا يخضعون للمساءلة أمام محكمة خاصة يرأسها الملك نفسه ، ويعاونه عدد من القضاة من أبناء النبلاء الاقطاعين وكل من يثبت ادانته تصدر المحكمة حكما عليه يتدرج من نزع الممتلكات الى التجريد من اللقب أو الحرمان من شرف الدفن بالمقابر الملكية .

### الوزارة في الصين القديمة :

قام نظام الحكم في الصين القديمة على أساس أن الملك هو ابن السماء ، وهو يستمد شريعة الحكم من قوة أجداده النبلاء الذين يقيمون في السماء ومعنى هذا أنه يحكم وفقا للحق الالهي الذي يخوله سلطة مطلقة في الاشراف على شئون مملكته .

ويعاون الملك أو الامبراطور في حكمه مجلسان هما :

١ — مجلس الأعيان أو المجلس الكبير الذي يتألف من طبقة الأحرار أو الأرستقراط<sup>(١٠)</sup> وكبار الكتاب وقضاة المظالم ومندوبو الوزارات .

٢ — مجلس الوزراء ويتكون من ستة أعضاء يختارون من صفوة رجال الدولة الحكماء وذلك بقدر عدد الوزارات وهي : الشؤون المدنية والمالية والبلاط ، والحرب ، والعدل ، والأشغال العامة<sup>(١١)</sup> وتتم محاسبة

(١٠) انظر : الدكتور مصطفى الخشاب : تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية ص ٤٠ ، ٤١ .

(١١) انظر : وليم لانجيز : موسوعة تاريخ العالم ترجمة الدكتور / مصطفى زيادة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٢م ٩١٠/٣ .



الوزراء أمام الملك أو الامبراطور ، ومسئوليتهم أمامه هي مسئولية فردية .

ولما كانت السعادة ، عند كونفوشيوس حكيم الصين ، هي غاية الانسان وهدفه الأسمى ، فقد عرف الحكومة الصالحة بأنها التي تكفل السعادة للشعب ، وجعل من شروط الحكم توافر الخلق الصالح ورجاحة العقل في الحاكم وفي هذا يرى كونفوشيوس :

« أن الحاكم إذا استعان — لقيادة الشعب — بالفضيلة ( بفضل المسنة والقدوة الحسنة ) وارتكن على العرف والعادات الصالحة التي يوقرها الشعب وتنزل بينه منزلة التقديس ، فها هنا يرتبط الناس بزباط معنوى مكن لتقويم أنفسهم واصلاح حالهم » (١٢) .

ويرى أن معظم الشرور وجميع المظالم سببها افتقار المجتمع الصينى لوجود الحكومة الصالحة التي تقوم على أكفأ عناصر الأمة علما وخلقا .

وقد جعل كونفوشيوس مبدأ ( العدل ) ركيزة لتصرفات الحكومة ، حتى تحوز ثقة الشعب فيها . وبذل جهودا كبيرة لاقتناع الحكام بأن يملكوا ولا يحكموا ، وأن يدعوا تصريف أمور الادارة الى الوزراء الذين يختارون لكفايتهم (١٣) .

وكان يعتبر الوزير أعلى درجات المسئولية الأدبية ، وأن في مخادعة الوزير للحاكم ، وعدم معارضته علنا ان اقتضى الأمر ، ما يعجل بزوال ابدولة وتدميرها .

والوزراء الصالحون ، في نظره ، هم الذين يعتمدون في حكمهم على القانون ومبادئ العقل الراجح السليم ، ويبتعدون عن أهواء الأمراء

---

(١٢) فؤاد محمد شيل : حكمة الصين ، دار المعارف بمصر ٧٩/١ .

(١٣) المصدر السابق ٨٠/١ .



ورغباتهم الشخصية ويرى أنه يجب عزل الوزير الذي يخرج عن حدود هذه السياسة الصالحة .

وقد شدد كونفوشيوس على اتخاذ التعليم أداة للتأثير في الشباب الذي يختار منه الوزراء في المستقبل ، « وبفضله يتكون رأى عام واع يستطيع — بمرور الأيام — ممارسة الضغط على الحكام لتولية خيرة العناصر المراكز الحكومية ذات المسؤولية » (١٤) .

أما منشيوس ( ٣٧٢ — ٢٨٩ قبل الميلاد ) ، تلميذ كونفوشيوس وأعظم أساتذة الكونفوشيوسية بعد مؤسسها كونفوشيوس ، فقد أكد سيادة الشعب ، ونادى بأن هدف الحكم هو تحقيق منفعة الشعب . « فالشعب عنده أهم عامل من عوامل قيام الدولة ووجودها ، تثوق أهميته الأرض والانتاج بما لا يقاس .. ويأتى الحاكم في آخر القائمة المتضمنة عوامل قيام الدولة » (١٥) .

ويرى أن مبرر وجود الاقطاعيين وكبار الموظفين هو مقدرتهم على خدمة الفلاحين والظفر بتأييدهم ، ويفقد الحاكم السند الذي يجعل منه حاكما اذا أخفق في نيل تأييد الفلاحين له ، ويستحيل بالتالى الى مجرد هرد عادى كبقية الياس .

وفي امكان الوزراء ، فيما يرى ذلك منشيوس ، كبح جماح الحاكم الضال واصلاح أحواله ، وطالبهم بالاستقالة ان لم يتقبل الملك نصائحهم ويستمع اليها ويعمل بها ، بل أمرهم بالثورة عليه ونزعه عن العرش . ويجب أن تكون العلاقات بين الحاكم ووزرائه علاقات تبادلية ، وفي هذا يقول :

« اذا ما نظر الحاكم الى وزرائه كما لو كانوا يديه وقدميه ، وجب أن ينظروا اليه على اعتبار أنه معدتهم وقلبيهم ، فاذا اعتبرهم كلابا

(١٤) المصدر السابق ٨١/١ .

(١٥) المصدر السابق ١٠٨/١ .



وخيولا ، وجب أن ييظروا اليه كرجل عادى — فاذا نظر اليهم على أنهم  
وسخ وكلاء ، وجب أن يعتبروه لصا وعدوا » (١٦) .

### — الوزارة في اليونان القديمة :

اعتبرت المدن اليونانية القديمة صورة مصغرة للدولة الحديثة  
بوصفها شخصا مستقلا عن أشخاص الحكام الذين بيدهم السلطة  
السياسية (١٧) وقد تكونت الهيئة الحاكمة فيها من جمعية شعبية عامة  
ومجلس وقضاء .

وقد شملت الجمعية العامة كل أفراد الشعب الذين بلغوا سن  
العشرين . ومن واجبات هذه الجمعية مباشرة شئون الحكم ، ومراقبة  
كل موظفى الدولة ، الذين كانوا مسئولين أمامها مسئولية كاملة (١٨) .  
وكانت عضوية هذه الجمعية بالانتخاب لمدة قصيرة .

أما المجلس ، فكان عدد أعضائه خمسمائة يختارون من بين الأقسام  
المائة التى تتكون من مجموعها المدينة ، وتتركز فى أيديهم أعمال الحكومة .  
ونظرا لكثرة عدد أعضاء المجلس ، طبق نظام التناوب فى الوظائف عن  
طريق تشكيل لجان تضم كل منها خمسين عضوا للقيام بأعمال المجلس  
لمدة ٣٥ يوما ، وكان يرأس كل مجموعة رئيس بالتناوب يتم اختياره  
بالقرعة من بين الخمسين لتكون مدة رئاسته يوما واحدا فى حياته .

ومن مهام المجلس حل المشاكل الرئيسية ، كما كان المجلس عبارة  
عن السلطة التنفيذية للحكومة ، اذ كان من حقه مراقبة كبار المسئولين

(١٦) المصدر السابق ١/ ١١١ .

(١٧) انظر: الدكتور ثروت بدوى : النظم السياسية ، الجزء الاول،  
النظرية العامة للنظم السياسية ، دار النهضة العربية بمصر ١٩٧٠  
ص ٢٤ .

(١٨) انظر : الدكتور ابراهيم دسوقي ابازة والدكتور عبد العزيز  
الغنام : تاريخ الفكر السياسى ، دار النجاشى بيروت ١٩٧٣ ص ١٦  
وما بعدها .



وجميع الهيئات العاملة ، ومراجعة النواحي المالية ومراقبة القوة البحرية .

أما مجلس القضاء ( السلطة القضائية ) ، فقد انحصر عمل القضاء في مراقبة كبار الموظفين وتنفيذ القانون ، والفصل في القضايا المدنية والجنائية .

ومراقبة القضاء لكبار الموظفين والحكام ، ضمانا لنزاهة الحكم ، يتم بطرق متعددة هي :

١ — خضوع المرشح لاختبار دقيق وفحص موقفه وسلوكه قبلما يلي منصبه .

٢ — بعد انتهاء تولى الحاكم منصبه ، تستعرض أعماله وتدرس إنجازاته والمآخذ التي تحسب عليه .

٣ — مراجعة ثروته قبل تولى المنصب وبعد تركه (١٩) .

ومن أقدم المناصب التي وجدت في المجتمع اليوناني القديم مناصب الملك ، ورئيس الحرب ، ورئيس الحكومة ( الأركون ) . وقد تعدد منصب الأركون حتى وصل الى تسعة رؤساء ، بعد أن كان في البدء أركونا واحدا ، وكان أصحابه يملكون حق القضاء المطلق في كل ما يعرض عليهم من أمور المجتمع .

### الوزارة عند الرومان :

غلب الطابع العملي على الفكر الروماني ، وأهملت روما العلم السياسي تماما . ولم يبدع الرومان شيئا ذا بال في مجال العلوم السياسية ، بل اعتمدوا على التوفيق بين نظريات متعارضة أو أجزاء مقتبسة عن

---

(١٩) مؤاد محمد شبل الفكر السياسي ص ٨٩ .



مفكرين مختلفين ، وأغناهم تراث اليونان الفلسفى عن الانشاء والابداع  
فى هذا الميدان .

أما عن السلطة التنفيذية ، فقد تولى ادارة الحكومة كونتات ، وكان  
ذلك فى عهد شارلمان ( حوالى ٨٠٠م ) الذى جمع السلطة كلها فى يده ،  
ويساعده فى أداء مهامه هؤلاء الكونتات . وفى عام ٨٠٢ أدخل نظام  
المبعوثين الملكيين ( أسقف وكونت ) لحسن مراقبة الادارات المالية  
والقضائية والدينية وشكلوا ، بذلك حلقة جوهريّة بين الحكومة المحلية  
والحكومة المركزيّة (٢٠) .

ومع ذلك ، أبدع شيشرون ( ١٠٦ - ٤٣ ق م ) الفكر السياسى  
الرومانى ، فكرة التفرقة بين الدولة والحكومة . فمنشأ المجتمع الانسانى  
عنده ليس ضعف الانسان وعدم قدرته على القيام وحده بكل ما تتطلبه  
حياته اقتصاديا ، بل لأن الانسان اجتماعى بطبيعته مدنى بغريزته ،  
لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن بقية أفراد جنسه . وعلى ذلك فكل  
شعب عبارة عن اجتماع لعديد من الأفراد ، وكل دولة عبارة عن تنظيم  
للشعب ، وكل جمهورية عبارة عن شىء يخص الشعب . والدولة بهذا ،  
هى مجتمع من الأفراد قبلوا المعيشة معا تحت قانون واحد ، وهى ملك  
لهم هى وقوانينها ، والسلطة السياسية ، بالتالى ، هى سلطة الشعب .  
وتمارس الحكومة هذه السلطة نيابة عن الشعب ، بصفتها وكيلة عنه .

وتكون ممارسة الحكام لتلك السلطة استنادا الى القانون ، ذلك  
القانون الذى سبق أن اتفق عليه الشعب والحاكم ، وصار كعقد حكومى  
بينهما (٢١) .

(٢٠) انظر وليم لانجر : موسوعة تاريخ العالم وترجمة الدكتور  
مصطفى زيادة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧ الجزء الثانى ص ٤٠٢ -  
٤٠٣ .

(٢١) انظر : الدكتوران بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى :  
مبادئ العلوم السياسية ص ٦٥ وما بعدها .



فإذا عدنا إلى أيام الامبراطورية التي أقامها قيصر أكتافينوس ( الامبراطور أغسطس ، ٢٧ ق م ) ، فنلاحظ أنه عندما اتسعت الولايات التي كان يحكمها ، بحيث أصبح غير قادر على حكمها وإدارتها ، أناب عنه ممثلين شخصيين Legati لإدارتها وتولى أمورها .

وأصبح السناتو ( مجلس الشيوخ الروماني ) في عصره مركز الإدارة ، اذ تخرج منه معظم الرجال المحنكين سياسيا ، الذين أمكن عن طريقهم ملء كافة الوظائف التي تمثل دولا ب العمل الحكومي ، مثل الإشراف على الأشغال والمرافق العامة والتموين مثل بناء المعابد والمحاريب والحمايات وقنوات المياه والطرق الكبرى وتحديد أسعار المواد التموينية في الأسواق واعتماد الموازين والمعايير والإشراف على قطاع الأمن والنظام وخفر المدينة وكذلك المهرجانات والتجهيزات الجنائزية الرسمية(\*) .

لقد كان رجال السناتو Senatus في حقيقة الأمر ، هم ثمرة الخبرات الطويلة للسياسة الرومانية ، وأن لا غنى عنهم ، ويمكن اعتبارهم ، في هذا العهد ، بمثابة القناة الموصلة لقرارات الإمبراطور للجهات المختصة .

### ٣- نشأة الوزارة في الاسلام :

يعد القرآن مبعثا لأصول الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع المتكامل المسلم : فالاسلام ، وكما

(\*) انظر : د. سيد احمد على الناصري : تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ ص ٢٥ - ٣٦ .



يؤكد ذلك الأستاذ (شاخت) في دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، ليس مجرد دين ، بل انه نظام فكري متكامل يشمل الدين والدولة جميعا . وقد شجع الاسلام على اقامة الدولة ونخض عليها لحراسة الدين وسياسة الدنيا ، كما حض على اقامة الوزارة كولاية شرعية أساسيتها القرآن الكريم « واجعل لي وزيرا من أهلي ، هارون أخى ، أشد به أزرى وأشركه في أمرى » (٣٣) .

ومعنى هذا أن الوزارة ، كما توضحها هذه الآيات البيّنات ، نوعان : وزارة مشاركة في مباشرة الحكم ، ووزارة مشورة لتنفيذ بعض الأعمال والمهام . وقد تطورت هذه الوزارة بنوعيتها لتصبح بعد ذلك ومع مرور الأيام وزارة التقويض ووزارة التنفيذ .

وتتجلى عظمة القرآن في تركه التفاصيل والجزئيات دون إشارة اليها ، حتى تستطيع الأمة المسلمة أن تصوغ دقائقها وفقا للظروف والأحوال المحيطة بها في كل زمان ومكان . وتتميز الأصول والمبادئ التي احتوى عليها الاسلام بالوضوح والعالية والاعتداد بالانسان حيثما كان . في الوقت الذي نجد فيه أن الحضارة الغربية بشقيها الرسمالي والماركسي تفتقد البعد الانساني .

يقول أبو بكر بن العربي ، وهو بصدد الحديث عن وزارتي المشورة والمشاركة ، أن الوزارة كما وردت في القرآن الكريم في سورة طه على لسان موسى عليه السلام في الآيات الكريمة من ٢٩ الى ٣٣ هي على حريين :



اما وزارة مشورة ، واما وزارة مشاركة (٢٣) .

فلو سكنت موسى عند آيات ( واجعل لى وزيرا من أهلى هارون  
أخى أشدد به أزرى ) لكنت وزارة مشورة .

ولكنه تأدب مع أخيه لسنه وفضله وحلمه وصبره فقال : ( وأشرکه  
فى أمرى ) أى سأل وزارة مشاركة فى أصل النبوة .

يضاف الى ذلك أن الله تعالى قد أكرم هارون عليه السلام ووهبه  
النبوة رحمة بأخيه موسى عليه السلام ، ولذا كانت وزارة المشاركة فى  
أصل النبوة وفى تسيير أمور قومهما . ووزارة المشاركة هذه كانت من  
نبي ( هارون عليه السلام ) لأخيه النبي والرسول (موسى عليه السلام) فى  
نطاق ما يراه ويأمر به سيدنا موسى كمستول عن الرسالة . وهى  
هبة من الله واستجابة لطلبه ، بعد السنة الأولى ، وهى فوزه بالنجاة  
بأمر الله من فرعون وقومه .

هذه هى الوزارة الاسلامية التى ذكرها الله تعالى فى قرآنه الحكيم  
لنسترشد بها فى أمور حياتنا . واذا أثير سؤال حول هذه الوزارة  
الاسلامية وأنها نزلت فى شرع من قبلنا ، فان الاجابة أن الاسلام قد  
أتى ليكمل الديانات السابقة عليه ، وان أصل الأديان واحد ، وان  
اختلفت فى تفاصيل الأحكام « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء  
الله لجعلكم أمة واحدة ... » (٢٤) ان وصايا التوراة هى وصايا الانجيل  
ووصايا القرآن جمعتهم وزادت عليهما ما شاء الله من وصايا الذكر  
الحكيم (٢٥) .

---

(٢٣) أبو بكر بن العربي : أحكام القرآن ، القسم الرابع ، ط .  
ثانية ١٩٦٨ ص ١٦٣٠ .  
(٢٤) المائدة ٤٨ .  
(٢٥) دكتور محمد عبد الله حراز : فى الدين والأخلاق والقومية ط .  
القاهرة ١٩٦٥ ص ٦٧ .



وقد تميزت الوزارة في العهد النبوي بكونها وزارة مشورة ، وليس وزارة مشاركة لأنه عليه السلام كان آخر الأنبياء المرسلين ولم يكن في زمنه ولا بعده من نبي ولا رسول ، خلافا لما كان عليه الحال في عهد رسالة موسى عليه السلام اذ من الله عليه بأخيه هارون نبيا ، مشاركا له في أصل النبوة وتسيير أمور قومه ، وهو ما لم يحدث في عهد رسالة محمد عليه الصلاة والسلام ، اذ جمع في يده جميع السلطات ، يضاف الى ما تقدم أن وزارة المشاركة في عهد رسالة موسى كانت تتطلب أن يكون كلا من المستوزر والمستوزر من نفس الدرجة على الأقل وهو ما لم يتحقق في زمان رسالة سيدنا محمد آخر الأنبياء والمرسلين . ان كل هذا يؤكّد أن الوزارة في العهد النبوي لم تكن وزارة مشاركة بل كانت وزارة مشورة .

وقد عرفت كلمة « وزير » عند العرب قبل الفتوحات الاسلامية ، اذ أن من المسلم به تاريخيا أن منصب الوزارة في حد ذاته أقدم من الاسلام — كما سبق وأشرنا من قبل ، فقد ورد في القرآن على لسان موسى عليه السلام « واجعل لى وزيرا من أهلى هارون أخى » (٢٦) .

فلما جاء الاسلام أقر المنصب ، ووضع له شروطا خاصة تميزها ، بما يؤكد أن هذا المنصب كان موجودا منذ صدر الاسلام ، ولم يعرفه المسلمون عن طريق الفرس ، كما يحلو لبعض الباحثين أن يقول بفارسية المنصب ، وأن الفكرة واللفظ والشخص ومهام المنصب أخذت من فارس في العهد العباسي الأول (٢٧) .

---

(٢٦) طه ٢٩ — ٣٠ .

(٢٧) انظر فيمن يقول بهذا : الدكتوران حسن ابراهيم حسن وعلى ابراهيم حسن : النظم الاسلامية طبعة القاهرة ١٩٣٩ ص ١٤٤ ، والدكتور أحمد شلبي : كتاب السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي



وقد ظهر الوزراء في الدولة الإسلامية منذ نشأتها ، اذ كان الرسول عليه الصلاة والسلام يستشير أصحابه ويتخذ منهم وزراء ، ويخص منهم — فيمن يستشير ويستورز — أبا بكر وعمر وعثمان وعلي . وكان العرب — فيما يرى ذلك ابن خلدون في مقدمته ، طبعه على وافي الأولى ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٨ م ج ٢ ص ٦٠٤ ، ٦٠٥ — يصفون أبا بكر بأنه وزير الرسول ، كما كان يوصف به أيضا عمر بالنسبة الى الخليفة أبي بكر ، كما كان يوصف بهذا الوصف على وعثمان بالنسبة الى الخليفة عمر . ومعنى هذا أن كبار الصحابة كانوا يقومون لدى الرسول مقام الوزراء في اطار الرأي والمشورة في أمور الجهاد ومواجهة الأعداء وتخير منازل الحرب .

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في استحاب استخاد الوزير الصالح : « اذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق ، ان نسي ذكره ، وان ذكر ألعانه ، واذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ، ان نسي لم يذكره ، وان ذكر لم يعنه » وقال « ان لى في السماء وزيرين وفي الأرض وزيرين : فاللذان في السماء جبريل وميكائيل ، واللذان في الأرض أبو بكر وعمر » (٢٨) . وروى عنه على بن أبى طالب ( رضى الله عنه ) أنه قال عليه الصلاة والسلام : « انه لم يكن نبى الا أعطى سبعة نجباء ( وزراء ) رفقاء ، وانى أعطيت أربعة عشر » . وقال أيضا ، عليه الصلاة

---

ص ١٢٣ وما بعدها ، والدكتور عبد الحميد متولى : مبادئ نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة دار المعارف بمصر ط . اولى ص ٦٢٧ . ومن الواضح أن هؤلاء الباحثين قد تأثروا في قولهم بفارسية منصب الوزير بأقوال قدامى كتاب النظم من المسلمين مثل ابن خلكان في مصنفه ( وفيات الأعيان ) والموردى في مؤلفه ( الأحكام السلطانية ) وابن طباطبا في مصنفه ( الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ) وعبد الحى الكتانى في مصنفه ( التراتيب الادارية أو نظام الحكومة النبوية ) .

(٢٨) ابن العربى : احكام القرآن ، القسم الرابع ، ط . ثانية ١٩٦٨ .

ص ١٦٣٠ .



والسلام : « ما من رجل من المسلمين أعظم أجرا من وزير صالح مع امام يطيعه ويأمره بذات الله تعالى » .

ان الرسول عليه السلام كان طيلة حياته مرجع المسلمين في تدبير شؤونهم العامة من تشريع وقضاء وتنفيذ ، جامعا بهذا بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، فهو مصدر هذه السلطات ومرجعها الوحيد ، مما جعل المسلمين يطيعونه في تنفيذ ما أمر به الدين الجديد وتتطلبه شريعة الاسلام .

ان سلطة الرسول لم تكن سلطة روحية فقط ، بل كان حاكما يجمع في يده بين السلطتين الزمنية والروحية وان كانت حكومته تبدو دينية في ظاهرها تعتمد على قوة ايمان المسلمين الأول ، الذين أدركوا زمان الوحي ، وشرفوا بصحبة صاحبه الذي لا ينطق عن الهوى .

وقد اعتمد الرسول على جهاز سياسى وادارى ، عقب قيام الدولة العربية الأولى في المدينة المنورة ، يعاونه فيما ألقى عليه من مهام التحكم الكبيرة وفي مقدمته الوزارة بمعناها العملى .

وما من مرة استخدم عليه السلام كلمة « وزير » في أحاديثه التى تتعرض لمشاكل الهيئة الحاكمة ، الا وكان يعنى الشخص الذى يؤازر رئيس الدولة أعباء مسئولياته الجسام (٢٩) .

وكانت الشروط والقواعد التى وضعها الرسول عليه الصلاة والسلام لاختيار الحاميين فى هذا الجهاز السياسى والادارى كافية لنظام دولة قوية سليمة البنيان ، ووافية لتنظيم سياسى قابل للتطور وفقا لاحتياجات كل عصر (٣٠) ، لأنه لما كثروا المستظلون بلواء الاسلام أراد

---

(٢٩) انظر : محمد اسد : منهاج الاسلام فى الحكم ، ترجمة منصور محمد ماضى طبعة ١٩٥٧ ص ١١٧ .

(٣٠) انظر : محمد بخيت الطيعى : حقيقة الاسلام واصول الحكم ص ٢٤٢ .

عليه السلام أن يضبط أمورهم بنظمات سننها ، وولايات نصبها ، وعمليات أسسها . تلك النظمات التي لا يستقيم ملك للملك ، ولا أمر لأمة بدونها ، انه كان يستضاء في المسجد النبوي بالعلوم والمعارف وتنقسم الوظائف وإيجاب الاخاء وتقدير ارجال ، وتنظيم القوى الدفاعية وأسس وجوب ذلك ، وقرر أصول الحقوق الدولية والحقوق المالية ، وأوجب أصول الحروب والهدنة والمسالمة والمعاهدة وغيرها من الوظائف والأعمال الادارية والاقتصادية والمالية ، وكل ما يلزم لوجود الأمة على أمثل نظام (٣١) .

ان مدة حكمه عليه الصلاة والسلام مع قصرها لم تخل عن أعمالها هذه الوظائف المتعلقة بالمراتب الادارية من الوزارة بأنواعها ، والكتابة بأنواعها ، والرسائل والمقطاعات ، وإدارة هذه العمليات . وتجد أنها كانت مسندة للأكفاء من أصحابه وأعوانه عليه السلام .

ويدلك لذلك أن ثلث الشريعة الاسلامية عبادات ، وأسرار تلك العبادات تتضمن سعادة بدنك وحياة روحك ، زيادة على اخلاص العمل لوجه الله . وبقية الثلثين معاملات دنيوية وكيفية الأخذ منها (٣٢) .

وبعد وفاة الرسول كان خلفاؤه رضى الله عنهم يشرفون على كل شئون الدولة بأنفسهم مستعينين بوزراء وعمال في جميع أمور الدولة وبخاصة الادارية منها . وبهذا كان الوزير يساعد الخليفة على تنفيذ سياسة الدولة العامة وينوب عنه في الحكم ، ويشاركه الرأي ، وتحمل المسئولية ، وقد استقر منصب الوزير بعد أن تمهدت قواعده ، وتقررت قوانينه على رأس مناصب الدولة منذ عهد الخلافة العباسية وفيما تلا ذلك من عهود كتقليد أصيل من تقاليد الحكم الاسلامي .

---

(٣١) انظر : الدكتور مصطفى كمال وصفى : النظام الدستوري في الاسلام مقارنا بالنظم المعاصرة ، مكتبة وهبة ، طبعة أولى ص ٦٩ ، ٧٠ .  
(٣٢) انظر : عبد الحى الكنانى : نظام الحكومة النبوية السنية التراتيب الادارية ، دار الكتاب العربى ، بيروت ص ١٦، ١٣، ٩ .



بهذا يتضح لنا أن مدلول السلطة التنفيذية في الاسلام لا يقتصر على رئيس الدولة فحسب بل يمتد ليشمل أيضا جميع المتعاونين معه من مستشارين وعمال ووزراء وموظفين يعملون في خدمته • بمعنى آخر ان السلطة التنفيذية تضم الى جانب رئيس الدولة الأعلى ، جميع القائمين بالوظائف العامة ، ما عدا رجال السلطين التشريعية ( الفقهاء والعلماء المجتهدين ) والقضائية ( القضاة ) •

ويعنى هذا أن منصب الوزارة قد جاء في الاسلام نظرا لصعوبة قيام الامام بجميع شئون الأمة الدينية منها أو الدنيوية ، ومن هنا كان لابد من الانابة : أى لابد للامام من أعوان وعمال يعينونه ، كما يعهد اليهم بتأدية الوظائف المتعددة التى أقيمت الدولة من أجل أن تؤدي ، فممنصب الوزارة ، اذن ، لتأدية الوظائف المختلفة ، والمشاركة فى الرأى بالنسبة لرئيس الدولة ، وهذا ما يعنيه الماوردى بقوله :

« لان ما وكل الى الامام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة ، ونيابة الوزير المشارك له فى التدبير أصح فى تنفيذ الأمور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه ، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل » (٣٣) •

وكلمة استنابة التى تحدث عنها الماوردى « لأن ما وكل الى الامام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة » يقابلها ويؤدى معناها فى اللغة الانجليزية Delegation of authority ويؤكد الماوردى ذلك فى مخطوطته « نصيحة الملوك » بقوله :

« ان الأعمال لا تستطيع الا بالوزراء والأعوان » •

---

(٣٣) الماوردى : الأحكام السلطانية : تصحيح محمد بدر الدين النعسانى الحلبي ، ط • الخانجي بالقاهرة ، ط • أولى ١٣٢٧هـ - ١٩٠٩م  
ص ١٠١ •

ويقول ابن خلدون في ضرورة استعانة الحاكم بوزراء وأعوان  
لعمل أعباء الحكومة والمشاركة في تحمل مسئولية الحكم (٣٤) :

« اعلم أن السلطان في نفسه ضعيف يحمل أمرا ثقيلا ، فلا بد له من  
الاستعانة بأبناء جنسه ، وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر  
مهنة ، فما ظنك بسياسة نوعه ومن استترعاه الله من خلقه وما تعمهم به  
البلوى في معاشهم ومعاملاتهم من نقد المعاش والمكايل والموازين حذرا  
من التطفيف وإلى النظر في السكة بحفظ النقود التي يتعاملون بها من  
الغش وإلى سياستهم بما يريد منهم من الانقياد له والرضا بمقاصده  
منهم وانفراده بالمجد دونهم » •

ويجمع على القول بضرورة الاستعانة ، بأن ينيب الامام عنه أعوانا  
ووزراء وعمالا يعهد اليهم بتأدية الوظائف العديدة كالدفاع وجمع  
الضرائب والاشراف على ديوان الرسائل وتعيين العمال كثير من العلماء  
نخص منهم بالذكر ( الجويني ) و ( الثعالبي ) و ( ابن أبي الربيع )  
و ( أبو سالم الوزير ) ، اذ أن الحاكم أو الامام لن يصل إلى ما يريد من  
أحكام التدبير وضبط الأمور الا بحسن معونة الوزراء والأعوان التي  
تجرى على أيديهم الأعمال ، وهذا هو نفس ما يقرره « ابن أبي الربيع »  
حيث يقول :

« لابد لمن تقلد الخلافة والملك من وزير على نظم الأمور ومعين على  
حوادث الدهور يكشف له صواب التدبير » (٣٥) •

---

(٣٤) ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق وتعليق على عبد الواحد وافي ،

لجنة البيان العربي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٦م ٧٧١/٢ •

(٣٥) ابن أبي الربيع : سلوك الملك في تدبير الممالك ، طبع حجر

١٢٨٦هـ ص ١٢٢ •

وانظر أيضا : الجويني : غياث الأمم في التياث الظلم ، مخطوط بدار

الكتب المصرية رقم ٢٣٥٥١ ب ص ٧٦ والثعالبي : تحفة الوزراء ، مخطوطا

بدار الكتب المصرية ه نحوش ج ٢ وجه ص ١٢ •



ويشارك بالرأى فى ضرورة الاستنابة امام الحرمين ( الجوينى )  
فبقول :

« وليس من الممكن أن يتعاطى الامام مهمات المسلمين فى الخطبة  
وقد اتسعت أكتافها ، وانتشرت أطرافها ولا تجد بدا من أن يستتيب  
فى أحكامها » (٣٦) .

أن قدر الامام أو الحاكم يعلو وذكره يحسن بالوزير الصالح العادل  
الكفء الحكيم ، والنبي عليه الصلاة والسلام مع جلالة قدره وفصاحته  
وعظم درجته أمره الله تعالى بمشاورة أصحابه العقلاء فقال تعالى :  
« وشاورهم فى الأمر » .

من هنا احتلت الوزارة ، كولاية عامة ، مكانة هامة فى الدولة ، وأنت  
فى الترتيب بعد منصب الامامة ، كولاية ثانية عامة بل هى تساويه فى  
الوجهة العملية ، لأن الامام محمل بمسئوليات ضخام تقتضى أعمالا  
كثيرة ، ولا يستطيع أن يقوم بهذه الأعمال بدون انتداب ومشاركة .  
واعتبرها ابن خلدون « أهم الخطط السلطانية ، والرتب الموكية لأن اسمها  
يدل على مطلق الاعانة » (٣٧) .

ويحلو لبعض كتاب الغرب ومفكره ، فى هذا المقام ، الزعم بفارسية  
أصل الوزارة ، والتي هى من أكمل نظم الدولة الاسلامية نموذجية (٣٨) .

فقى دائرة المعارف الاسلامية ، وتحت كلمة ( وزير ) يسلم  
( فرانز بوبنجر ) Franz Bubenzer جدلا ، بأن كلا من التسمية

---

(٣٦) الجوينى : غياث الامم ص ٧٦ .

(٣٧) ابن خلدون : المقدمة ٧٧١/٢ .

(٣٨) انظر فى هذا : س . د . جواتيان : دراسات فى التاريخ  
الاسلامى والنظم الاسلامية ، تعريب وتحقيق الدكتور عطية التومى وكالة  
المطبوعات بالكويت ١٩٨٠ ص ٧٩ — ٨٢ .

والنظام قد استعيرا أساسا من الامبراطورية الفارسية الساسانية .

ويلتزم ( آرثر كريستنسن ) Arthur Christensen في كتابه

L'Iran Sous les Sassanides الذي صدر سنة ١٩٣٦ بالرأى

الذى سبق أن أوردته منذ ثلاثين عاما في كتابه :

L'Empire des Sassanides, p. 33

من أن ( وظيفة الوزير منقولة نقلا مباشرا عن الدولة الساسانية ) (٣٩) .

ولكنه حين تحدث عن وصف وظيفة « فوزورج فرانا دهاو » الساسانية ، وهى الوظيفة التى زعم أنها النموذج الأصلى لوظيفة الوزارة ، لوحظ نقص مادته عنها حتى أنه استعان في وصفها بمادة الماوردى عن الوزارة ، وهو فقيه ومشرع مسلم عاش في القرن العاشر الميلادى .

ويقول فيليب حتى ، ببساطة ، عن الوزير أنه « ... موظف وظيفته أصلها فارسى » (٤٠) .

وفي حقيقة الأمر ، فإن المصادر لم تقدم لنا ما يؤيد حقيقة افتراض اقتباس هذا النظام . وليست هذه النظرية سوى تعميم مجرد بنى على حقيقة مؤداها أن كثيرا من الفرس ، وعلى رأسهم البرامكة المشهورين ، قد تولوا منصب الوزارة في الحكومة العباسية ، وأن الكتب والأقوال التى

---

(٣٩) ان قائمة الكتب التى تمسكت بهذا الراى كثيرة لا تحصى واخص بالذكر كتابا تخصص لمعالجة هذا الامر وهو كتاب :

Harold Bowen : The Life and Times of Ali ibn Isa, Good Vizier, Cambridge, 1928.

يقول بوون ( Bowen ) في ص ١٤ من كتابه هذا : « ان كلمة وزير هى من اصل فارسى ادخلها العباسيون الى دولتهم وكان العباسيون قد نهجوا في بلاطهم نهج الساسانيين بقدر امكانهم » .

History of the Arabs (2nd edition) 1940, p. 318. (٤٠)



ونضعت عن فن ادارة شؤون الدولة الساسانية قد أثرت على وجه العموم  
وبتحقق شديد ، في الكتاب المسلمين .

ولكن كيف لنا أن نفسر أن عدد كبيرا من الوزراء لم يكونوا من  
أصل فارسي ، وأنهم عرب الجنس ، علاوة على ذلك ، فإن البرامكة لم  
يكونوا أول الوزراء في الاسلام . فقد سبق أن اتخذ النبي عليه السلام  
الوزراء من رجاله وصحابته وفي مقدمتهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلي  
( رضوان الله عليهم أجمعين ) . وكذلك فعل الخلفاء الراشدون من بعده  
في اتخاذ وزراء وعمال لتسيير أمور الدولة .

وفوق كل ذلك فلو كان أجداد البرامكة بوذيين ، ولم يكونوا  
مجرسا ( زرادشتيين ) ، وتبعاً لذلك فلم تكن لهم أي صلة بالادارة  
الساسانية التي كانت متعصبة للمجوسية ، وبالتالي فلم تكن الوزارة  
فارسية خالصة أو مقصورة عليهم .

اننا لسنا في حاجة لأن نتحقق من الأصل الفارسي المزعوم لكلمة  
وزير . فقد عالج الأستاذ ( سبرنجلنج ) M. Sprengling من  
شيكاغو هذه المسألة في فصل من مقالة « من الفارسية الى العربية » (٤١) .

وجاء استنتاجه ، بعد مناقشته الجذور الفارسية التي من الممكن  
أن تكون قد اشتقت منها كلمة وزير ، على أن ليس لنا أن نستطيع احراز  
الوضوح الدقيق لهذا الأمر ، خاصة اذا علمنا أن كلمة ( وزير ) البهلوية  
تعني « مستند قانوني » أو « قرار » ، دون أن تفيد معنى الوظيفة  
أو المرتبة أو الرجل .

---

American Journal of semitic language and literatures, (١١);

56 (1939), pp. 331-336, quoting Noeldeke, 444.

Batthdomae, Sitzungs berichte der Skademie der Wissenschaften,

1920, V. 18, pp 39 sq. and at hers.

ان كلمة « وزير » هي في حقيقتها كلمة عربية • ويؤيد المستشرق الهولندي الشهير De Goeje هذا الرأي من ان أصل الكلمة عربي ، واستشهد على ذلك بأمثلة كثيرة وردت في كتب عربية كتاريخ الأمم والملوك للطبري وكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة ، وطبقات ابن سعد •  
وعليها أن نتذكر أن كلمتا ( أخا ووزيرا ) تعد تجاورتا في القرآن والشعر آخر عهد الأمويين •

فقد وردت كلمة « وزير » بأصلها العربي ، في القرآن بمعنى « المساعد » و « المعاون » (٤٢) •

وكذلك وجدت هذه الكلمة بوفرة في الأشعار المعاصرة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام • فقد وردت على لسان شعراء الاسلام الذين دافعوا عنه من أمثال شاعر الرسول حسان بن ثابت ( ابن هشام — ج ١٩ ص ٦٢٩ ) وكعب بن مالك ( نفسه ج ٤ ص ٦٥٩ ) وعباس ابن مرداس ( نفسه ، ج ١٦ ، ص ٨٦٠ ) •

كما شاع استعمال كلمة « وزير » في العصر الأموي ، وعلى سبيل المثال تقول الشاعرة هند بنت زيد في زياد والي معاوية على العراق « له من شر أمته وزير » وتقصد بذلك معاوية ، وتعني أن له مساعدا هو من شرار خلق الله ، بينما نجد شاعرا آخر هو حارثة بن بدر يقول مخاطبا نفس الرجل ( زياد بن أبيه ) :

ألا من مبلغ عن زيادا  
فنعم أخو الخليفة والأمير

فأنت امام معدلة وقصد  
وحزم حين تحضرك الأمور

---

(٤٢) انظر : الآيات الكريمة من ٢٩ الى ٣٢ من سورة طه •



أخوك خليفة الله بن حرب

وأنت وزيره نعم الوزير<sup>(٤٣)</sup>

وذلك عرف العرب الوزارة في ممالك العرب قبل الاسلام ، وفي هذا يقول المسعودي ( التنبيه والاشراف ص ٢٩٤ ) : ان العرب كانت تسمى وزير الملك من ملوك اليمن والشام والحيرة : الراهن والزعيم والكافي والكامل ، تريد بذلك انه مرتهن بالتدبير ، زعيم بصواب الرأي ، كاف للملك مهمات الأمور ، كامل الفضائل .

وكما نرى ، فان الزعم بالأصل الفارسي للوزارة بعيد كل البعد عن الحقيقة الثابتة التي توضح عروبة الكلمة والمنصب والمهام .

### — التطور التاريخي لمنصب الوزارة في الاسلام :

ظهرت الوزارة مبكرا في العهد النبوي ترجمة لفحوى الآية الكريمة ( واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي ، أشدد به أزري وأشركه في أمري ) . وقد استعان النبي بعدد من رجاله وصحابته قاموا فعلا بأعمال الوزراء ، من أهمهم أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وكان النبي ( عليه الصلاة والسلام ) يشاورهم في أمور الدولة العامة والخاصة .

وظن عمل الوزير يتمثل في الاستشارة بعد انتقال الرسول ( عليه الصلاة والسلام ) الى الرفيق الأعلى . اذ ظهر لفظ الوزارة ، في يوم سقيفة بني ساعدة ، بما يتضمن من معاني أخذ الرأي والاستشارة ، حين اجتمع المهاجرون والأنصار للتشاور في أمر الخلافة ، فقال الأنصار للمهاجرين : الامامة فينا وفيكم ، منا أمير ومنكم أمير . وقالت قريش :

---

(٤٣) الطبري : تاريخ الرسل ، طبعة القاهرة ١٩٦٣ ص ٥

نحن عشيرة رسول الله ، والامامة في قریش دون غيرهم ونحن الأمراء  
وأنتم الوزراء (٤٤) .

كما وجدت الوزارة بصفة فعلية أثناء الخلافة الصحيحة للخلفاء  
الراشدين ، فقد كان لكل منهم وزراء ومستشارون ناصحون . ففي  
خلافة أبي بكر تولى عمر بن الخطاب القضاء ، وتوزيع الزكاة على  
مستحقيها بأمر الخليفة ، كما ولى ابن الجراح بيت المال قبل أن يسيره  
أبو بكر الى الشام .

وكذلك كان شأن عثمان وعائ مع الخليفة عمر ، فإنه كثيرا ما كان  
يستعين بهما في أمور الدولة الدقيقة وأعمال الرعية . فقد قام على بكتابة  
الرسائل والنظر في شئون أسرى المسلمين . كما استعان الخليفة عمر  
بعثمان واستعان برأيه في بعض الأمور ذات الطابع القبلي لمعرفته  
بأحوال القبائل وأنسابها (٤٥) .

وقد كان الخلفاء الراشدون ، الى جانب اتخاذهم الوزراء من  
صحابه النبي ، يستعينون في ادارة شئون الدولة بمجلس من الشيوخ ،  
يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ، وكانوا يجتمعون  
في مسجد المدينة ، ولا يقطعون أمرا دون استشارتهم ، وبذلك كان نظام  
الحكم في ذلك العهد نظاما جمهوريا ديمقراطيا (٤٦) .

وفي عهد بني أمية استحالَت الخلافة الى ملك وراثي يقوم على  
السياسة والدهاء . وقد اتسعت المملكة في عهدهم ، وأصبح لزاما على  
الخلفاء أن يستشيروا بعض ذوى الرأي ليكونوا لهم وزراء يقدمون لهم

---

(٤٤) البلاذري : انساب الاشراف ١/ ٥٨٠ .

(٤٥) انظر : الدكتور صبحي الصالح : النظم الاسلامية نشأتها  
وتطورها ، دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الاولى ١٩٦٥ ص ٢٩٥ .

(٤٦) انظر : الدكتوران حسن ابراهيم حسن وعلى ابراهيم حسن :

النظم الاسلامية ص ١٤٥ وما بعدها .



العون والتصيحة ، ويتحملوا بعض أعباء المملكة • وقد عرف الوزير في هذا العهد باسم « الكاتب » أو « المشير » ، وكمثل على ذلك « عبد الحميد الكاتب » ، الذى كان كالوزير لروان بن محمد • ولا يستثنى من هذا إلا زياد بن أبيه الذى لقب بالوزير في عهد معاوية بن أبى سفيان • ثم شاع بعد ذلك لفظ الوزير في عهدهم • يدل على هذا ما يذكره المسعودى<sup>(٤٧)</sup> ، من أن بعض شيوخ بنى أمية سئلوا بعد زوال ملكهم عن السبب في ذلك فقالوا : اننا شغلنا بذاتنا عن تفقد ما كان تفقده يلزمنا ، فظلمنا رعيئتنا ، فبيئسوا من انصافنا ، ووثقنا بوزرائنا ، فأثروا مرافقهم على منافعنا ، وأمضوا أمورا دوننا ، أخفوا علمها عنا •

ولما جاءت الدولة العباسية تحددت معالم الوزارة وتقررت قوانينها وعظم شأن الوزير وجعل في شخصه بين جميع شئون الحكم من مدنية وعسكرية مثل تنصيب العمال والأشراف على جمع الضرائب وعلى ديوان الرسائل ، والقيام على موارد الدولة ومصرفاتها •

وظهرت في خلافة بنى العباس وزارة التنفيذ ثم وزارة التفويض ، كما شهدت الدولة العباسية نظام تعدد الوزراء وبلغت الوزارة الذروة في هذا العهد ، فصار اسم الوزير ، كما يقول ابن خلدون في مقدمته الفصل ٣٤ ، جامعا لخطتي السيف والقلم وسائر معانى الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دعى جعفر بن يحيى ( البرمكى ) بالسلطان أيام الرشيد إشارة إلى عموم نظره وقيامه بالدولة •

وقد أصبحت الكتابة سبيلا للوزارة في ذلك العهد ، واشترط في الوزير أن يكون كاتباً بليغاً ، يساعده أعوان كثيرون يأتى في مقدمتهم الكتاب •

---

(٤٧) مروج الذهب ، ط • دار التحرير ١٢٨/٢١ •

ويشير ابن طباطبا صاحب كتاب ( الفخرى ) الى أهمية منصب الوزير وتاريخ مركزه فيقول<sup>(٤٨)</sup> : « الوزير وسيط بين الملك ورعيته . فيجب أن يكون في طبعه شطر يناسب طباع الملوك ، وشطر يناسب طباع العوام ، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة ، والأمانة والصدق رأس ماله . قيل : اذا خان السفير بطل التدبير . وقيل : ايس لكذب رأى ، والكفاءة والشهامة من مهماته ، والفطنة والتيقظ والنداء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مفضالا مطعاما ، ليستميل بذلك الأعناق ، وليكون مشكورا بكل لسان . والرفق والأناة والتثبت في الأمور والحلم والرقار والتمكن ونفاذ القول مما لا بد منه .

والوزارة لم تتمهد قواعدها وتقرر قوانينها الا في دولة بني العباس ، فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ، ولا مقررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فاذا حدث أمر استشار ذوي الحجا والآراء الصائبة ، فكل منهم يجرى مجرى الوزير . فلما ملك بنو العباس تقرررت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيرا ، وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً » .

أما عن الوزارة في مضر فقد ظهرت في عصر الفاطميين وتولاها أرباب الأقلام من العلماء والفقهاء . فاذا ما أتى عصر المستنصر (٤٢٧ — ٤٨٧هـ) استحدثت وزارة السيف ، وأسند المنصب الى أمير الجيوش بدر الجمالي الذي أصبح يتمتع بالسلطة المطلقة ، وقبض في يده خراج الدولة الفاطمية .

---

(٤٨) ابن طباطبا : كتاب الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، مطبعة الموسوعات بمصر ١٣١٧هـ من ١٣٥ — ١٣٦ .



### الاشتقاق اللغوي لكلمة الوزارة ومعناها :

تعنى كلمة ( وزير ) المساعد ، والمعاون ، والمؤازر ، وحامل الأعباء .  
وأصل مادة الوزارة ( وزر ) • والوزير ( بكسر الواو واسكان  
الزاي ) الحمل والثقل • يقال وزر ، يزر فهو وزير ، اذا حمل ما يثقل  
ظهره من الأشياء • ومنه الحديث : قد وضعت الحرب أوزارها ، أى  
انقضى أمرها ، وخفت أثقالها فلم يتبق قتال •

والوزير كما جاء فى القاموس ولسان العرب حبا الملك ، الذى يحمل  
ثقله ويعينه برأيه وتدبيره (٤٩) •

واسم الوزارة يدل على مطلق الاعانة ، والوزارة مكان الوزير ،  
وهو المتحدث للملك فى أمر مملكته (٥٠) •

والوزراء جمع وزير وهو الذى يلتجئ الأمير الى رأيه وتدبيره ،  
فهو ملجأ له ومفزع •

وقد روى فى اسم الوزارة ومعناها ثلاثة أوجه :

١ — أنها مشتقة من الوزر ( بكسر الواو ) وهو الثقل ، لأن الوزير  
يحمل عن الملك أو الخليفة أثقاله • ومنه قوله تعالى : « ولكننا حملنا أوزارا  
من زينة القوم » (٥١) أى أثقالا من أمتعتهم وحليهم •

---

(٤٩) الحبا : جليس الملك وخاصته . انظر : ابن منظور : لسان  
العرب . ط . صادر ، بيروت ١٩/٣٧ •  
(٥٠) القلقشندي : صبح الاعشى فى صناعة الانشاء ، ط . دار الكتب  
المصرية ٥/٤٤٨ •  
(٥١) طه : ٨٧ •

٢ — أو أنها مأخوذة من الوزير ( بفتح الواو والزاي ) وهو الملجأ ،  
ومنه قوله تعالى : « كلا لا وّر » (٥٢) . أى لا ملجأ ، فسمى بذلك لأن  
الملك أو الامام يلجأ اليه مستعيناً برأيه ومشورته .

٣ — والثالث أنها مأخوذة من الأزر وهو الظهر ، لأن الملك يقوى  
بوزيره كقوة البدن بالظهر (٥٣) .

وقيل أيضاً ، ان الوزير مشتق من الاعانة ، لأن الوزير يعين الملك  
على ما هو بصدد من أعباء السياسة . وقد ورد عن الرسول قوله :  
« اذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزير صدق ، ان نسي ذكره وان ذكر  
أعانه ، واذا أراد الله غير ذلك جعل له وزير سوء ، ان نسي لم يذكره ،  
وان ذكر لم يعنه » .

وقد خضع لقب « وزير » بدءاً بالخلافة العباسية ووفقاً لتطور  
نظام الدولة الاسلامية لأسماء ومسميات كثيرة منها : الأخ في الله ،  
والسلطان ، وسيف الاسلام ، وصفى أمير المؤمنين وخالصته . والصاحب .  
وتاج الرئاسة . وتاج الوزراء . والعدل . وشرف الأنام . والكامل .  
وكافى الدولة . وقوام الدولة . والمشير . ونجيب الدولة . الخ (٥٤) .

---

(٥٢) القيامة : ١١ .

(٥٣) انظر : الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٢٠ وكذلك ابن خلدون :  
المقدمة ، الفصل ٣٤ في مراتب الملك .

(٥٤) انظر : الدكتور / حسن الباشا : الألقاب الاسلامية في التاريخ  
والوثائق والآثار ، طبعة ١٩٧٥م ص ٥٩ .



## نوعا الوزارة

تتقسم الوزارات الى نوعين : وزارة التفويض ، ووزارة التنفيذ . وهذا ناتج أصلا من تفرقة الفقهاء المسلمين بين نوعين من الانابة : الأولى : انابة ( التفويض ) ، والثانية انابة ( التنفيذ ) ، فعمال التفويض ولاية ، وعمال التنفيذ نياب . ذلك أن التفويض ولاية لا تمنح الا بعقد ، أما التنفيذ فمجرد انتداب ، ولا يحتاج الي تقليد ، بل يكفي فيه الاذن .

وزارة التفويض : معناها تفويض شئون الخلافة الى وزير يتولى تدبير أمور الدولة وتصريف شئونها دون الرجوع الى الخليفة . أى أن الخليفة يملك ولا يحكم  
Régner Sans Gouverner

ويسمىها ( الثعالبي ) الوزارة المطلقة ، وهى عنده أكمل الولايات وأتمها ، لاشتغالها على النظر فى أمور المملكة ، وهى لا تحتل الشركة لأنها وزارة تامة عامة ، فالشركة تنقصها . وفى هذه الحالة لا يتبقى للخليفة الا ولاية العهد ، وعزل من يوليهم الوزير .

أما وزارة التنفيذ ، فمعناها أن الوزير ينفذ أوامر الخليفة ، ولا يتصرف فى شئون الدولة من تلقاء نفسه ، بل يعرض عليه أمور الدولة ويتلقى أوامره فيها . وكما يقول ( الثعالبي ) انها وزارة مقيدة خاصة ، تحتل الاشتراك ، « اذ لا تنقص ولا يتغير نظامها بذلك »<sup>(٥٥)</sup> . ان دور الوزير فى هذه الوزارة لا يتعدى دور الوساطة بين الخليفة والرعية .

وزارة التفويض ، اذن ، أكثر عملا وعمومية ، بحيث يملك الوزير مزاولة جميع سلطات الخليفة ، الذى يملك ولا يحكم ، كما أن له أن يتصرف وفق علمه ورأيه واجتهاده ، دون أن يرجع فى ذلك الى الخليفة .

---

(٥٥) الثعالبي : تحفة الوزراء — وجه ورقة ٨ .

وقد كان هذا حال الوزير البرمكى يحيى بن خالد ، وولده جعفر بن يحيى ،  
فى عهد الخليفة هارون الرشيد •

أما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف ، وهى أكثر خصوصية ، لأن  
الوزير فيها تقتصر مهمته على مجرد تنفيذ أوامر الخليفة الذى يشرف  
على جميع تصرفاته ، دون أن يكون من حقه أن يبرم أمرا من الأمور وفق  
رأيه واجتهاده •

### وزارة التفويض :

تتميز وزارة التفويض بالأهمية العظمى ، والسلطة الاستقلالية ،  
وتحتل رتبة أعلى من مرتبة وزارة التنفيذ •

وتجمع وزارة التفويض بين كفايتى السيف والقلم أى السلطتين  
العسكرية والمدنية ، وقد جعل السيف تحت القلم ، كما روى عنه عليه  
الصلاة والسلام • وهى أعظم نظرا وأنفذ أمرا • وهذه الوزارة هى  
استيلاء على التدبير والعقد والحل والتقليد والعزل •

وقد سميت وزارة التفويض بوزارة السيف ، حيث يتولاها رجال  
الحرب ، أرباب السيوف ممن لديهم خبرة كاملة بتدبير الجيوش  
وتنظيمها — وهذا يكون فى بعض الأوقات التى تستلزمها ظروف الدولة •  
ومن هنا كان من غير الممكن أن يتولاها غير المسلم ، لسيطرتها على شئون  
الأمة الإسلامية الإدارية والحربية والدينية •

ولكن من ناحية أخرى تعتبر الصفة المميزة لهذه الوزارة كونها  
وزارة قلم ، يتولاها الرجل العليم بأسرار الحكم ، الخبير بالسياسة ،  
المتقن لفنونا ، المثقف ثقافة واسعة •

ويعتبر الماوردى خير مترجم لمعنى الحديث النبوى الشريف الذى  
يقول : « خالق الله الدنيا للسيف والقلم ، وجعل السيف تحت القلم »<sup>(٥٦)</sup>

---

(٥٦) انظر : الماوردى : قوانين الوزارة ، من تحقيقنا ، مكتبة نهضة  
الشرق بالقاهرة ١٩٨٦ ص ٥٢ •



فالتأم هنا أو العقل هو خير مشخص لأعراض المجتمع ، وواصف لأفضل الدائل الخاصة بعلاجها .

ومن هنا كانت وزارة التفويض ، التى هى فى الأصل وزارة قلم ، هى أشغل شكل من أشكال الحكومات التى يستعين رجالها بالمبادئ العقلية لعلاج مشاكل واقعهم السياسى ، والحكم على الأحداث وتنظيمها ، فعندما تنتاب الدولة الأسقام والأمراض ، تأتى وزارة التفويض ، ويحمل وزير التفويض فيها نفسه مهمة الطبيب من حيث التشخيص ووصف العلاج .

هذا الذى أشار اليه الرسول الكريم منذ ما يقرب من خمسة عشر قرنا بضرورة سيطرة العقل وهيمنته على القوة ( السيف ) متوجبا اياه على مقعد القوة ، هو ما سوف ينشغل ببحثه بعد ذلك بقرون وقرون ، الفلاسفة السياسيون محاولين الاجابة فيه عن كيفية توافق القوة مع العقلية فى المجتمعات . فاذا كانت السياسة فى أكثر معانيها انتشارا هى علم القوة وتنظيمها فى المجتمعات (٥٧) . فان الفلسفة هى تنظيم مستمر لعملية التعقل ، واكتشاف المبادئ المنظمة للتطبيق العلمى من خلال الدولة التى تعتبر أداة يمكن لها تحقيق هذا التوفيق بين القوة والعقل فى المجتمع . وقد يحدث أن تنجح الدولة فى اخضاع القوة للعقل ، وقد تهدف الى أن يكون مثلها الأعلى هو تتويج العقل على مقعد القوة ، ولكن يحدث فى الغالب أن تفشل فى ذلك (٥٨) .

---

(٥٧) انظر : Duveger : Introduction à la Politique, Paris, N.R. 1964.

(٥٨) انظر : الدكتور أميرة حلمى طر : فى فلسفة السياسة ، ط . دار الثقافة بالقاهرة ، ١٩٧٥م ص ٥ .

وقد تولى اسماعيل بن بلبل وزير المعتمد ( ٢٥٦ — ٢٧٩ هـ ٨٧٠ — ٨٩٢ م ) منصب وزير التفويض ( رئيس الوزراء الآن ) ، وجمع في يده السيف والقلم أي السلطتين المدنية والعسكرية .

وقد رغب الوزير الشهير ( نظام الملك ) ( ١٠١٨ — ١٠٩٢ م ) الاعتراف بنظرية الوزارة بالتفويض المطلق ، والجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية ، وأن يملك وزير التفويض سلطات غير مقيدة (٥٩) .

ومعنى هذا أن الوزير نظام الملك يرفض الاعتراف بأي شكل من أشكال الحكم العسكري الديكتاتوري .

#### اختصاصات وزير التفويض :

وتعرف وزارة التفويض بأنها هي : « أن يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الأمور برأيه وامضاءها على اجتهاده » (٦٠) فوزير التفويض هنا يقوم مقام الامام ، وهو ليس واسطة مثل وزير التنفيذ ، ذلك أن وزارة التفويض هي وزارة عامة تامة . وولاية وزير التفويض عامة في كل الأمور وكافة الأعمال . وله أن ينظر في المظالم ويستتبع فيها ، ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه ، وأن يقاد من يتولاه . ويجوز أن يباشر تنفيذ الأمور التي دبرها ، وأن يستتبع في تنفيذها ، لأن شروط الرأي والتدبير فيه معتبرة . كما أن له الحق في التصرف في أموال بيت المال بما فيه صالح المسلمين . فالقاعدة العامة هي « أن كل ماصح من الامام صح من الوزير » . ومعنى هذا أن لوزير التفويض أن يمارس صلاحيات الامام ماعدا ثلاثة أشياء :

---

(٥٩) انظر : س . د . جواتيسانن : دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الاسلامية ص ١٠٦ .  
(٦٠) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ١٨ .



- أحدهما : أن للامام ان يعهد الى من يرى ، وليس ذلك للوزير .
- الثانى : أن للامام أن يستعفى الأمة من الامامة ( أى أن يعلن للناس استقالته ) ، وليس ذلك للوزير .
- والثالث : ان للامام أن يعزل من قلده الوزير ، وليس للوزير أن يعزل من قلده الامام الا بأذن خاص منه •

ونظرا لأهمية وزارة التفويض ، والدور الكبير الذى تلعبه فى حياة الفرد والمجتمع ، والصلاحيات المخولة الى وزير التفويض ، فقد حدد الفقهاء ضوابط معينة تحول بين وزير التفويض وبين التسلط على أمور الدولة أو الاستبداد والغاء سلطة الامام أو تعطيلها كلية فقالوا : انه يجب على وزير التفويض الرجوع الى الامام ، واحاطته علما بما قام به ، حتى يكون الامام على علم بما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاية وتقليد كما أنه يجب على الامام أن يتصفح تصرفات الوزير وتديره الأمور ، يقرر منها ما وافق الصواب ، ويلغى ما كان مخالفا للشريعة « لأن تدبير الأمة اليه موكل ، وعلى اجتهاده محمول » (٦١) •

وولاية التفويض ، كولاية عامة تامة ، لاتصح الا بعقد وصيغة وتولية صحيحة لها من الامام ، ولا يكفى لها مجرد الاذن • والامام حين يعقد عقد التفويض فانما يعقده بالنيابة عن الأمة لا عن نفسه • وبالتالي فان سلطة وزارة التفويض التى تمنح بمقتضى هذا العقد تكون سلطة استقلالية ، وكل المقلدين للمناصب بعقود التفويض ، ومنها وزارة التفويض ، يقفون من الامام على قدم المساواه • والذى يشترط فى صيغة التولية لوزارة التفويض شرطان :

- الأول : أن تشتمل على عموم النظر •
- الثانى : على النيابة •

---

(٦١) المصدر السابق ص ٢٠ •

فإن اقتصر على عموم النظر دون النيابة ، أو العكس لم تتعقد بذلك  
الوزارة • ومثال صيغة التولية القانونية أن يقول الامام : ( قد قلدتك  
مالى ، نيابة عنى ) أو أن يقول : ( قد فوضنا اليك الوزارة ) • أما أن قال  
مثلا ( انظر فيما الى ) — فقط أو قال : ( قد قلدتك وزارتى أو الوزارة )  
فإن وزارة التفويض لا تتعقد بهذه الصيغة (٦٢) •

ان وزارة التفويض يجب أن تستعمل ألفاظها على عموم النظر  
والنيابة معا ، لأنها عقد بين الامام والوزير المفوض •

### شروط وزير التفويض :

اشتراط المفكرون المسلمون فى وزير التفويض عدة شروط هى نفسها  
شروط الامامة فيما عدا النسب القرشى الذى يعنى الشوكة والعصبية ،  
وقد أصبح هذا الشرط غين ذى بال منذ وقت طويل • وهذه الشروط هى :

الاسلام والعدالة ، والعلم ، والكفاءة ، والكفاية الجسمية  
والنفسية ، والأمانة ، والصدق ، والشهامة •

ثم هناك شرط زائد لوزارة التفويض على شروط الامامة ، وهو أن  
يكون المرشح من أهل الكفاية والمعرفة والدراية بتفاصيل الشئون  
الحربية والادارية •

وما هذا التشدد فى اشتراط هذه الشروط الا لعلم الفقهاء بأن صلاح  
السلطان وتقدم الدولة انما يكون بصلاح الوزير الذى يجمع فى يده زمام  
الحل والعقد والقبول والرد والنهى والأمر والاثبات • ومن هنا كان القول  
الحكيم ( لا تسأل عن السلطان وسل عن وزيره ) •

وشبيه بهذا ما يذهب اليه ( مكيافلى ) صاحب كتاب الأمير الذى  
يقول : « انتخاب وزراء الأمير أمر ذو صعوبة كبرى ، فاما يكون الوزراء



صالحين لعملهم واما غير ذلك • وأول حكم يصدره الناظر على عقل الأمير ينه على صفات الرجال الذين حوله ، فان كانوا أكفاء وأمناء ثبت عقل الأمير وحكمته ، وأن كانوا عكس ذلك كان الضد ، لأن أول خطأ ارتكبه هو اختياره السيء (٦٣) •

لذلك اشترط ( الطرطوشي ) في كتابه ( سراج الملوك ) : أن يكون الوزير مكن الرحمة والخلق ، وأن يكون نقى الجيب لا يقبل دقيقة ، وأن يكون معتدلاً • وموقع الوزير من الملك هو موقع الملك من العامة • وكما أن السلطان اذا صلح صلحت الرعية ، واذا فسد فسدوا ، كذلك الوزراء اذا فسدوا فسد الملك ، واذا صلحوا صلح الملك (٦٤) •

### تعدد الوزارة :

والتعدد في وزارة التفويض غير جائز ، حيث يقوم الوزير بمقام الامام • واذا كان التعدد غير جائز في هذه الوزارة ، فانه يجوز في وزارة التنفيذ • كما أنه يجوز للامام أن يقلد وزيرين : وزير تفويض ، ووزير تنفيذ ، ليكون وزير التفويض مطلق التصرف ، ووزير التنفيذ مقصورة مهمته على تنفيذ ماوردت به أوامر الامام • فالتعدد جائز في وزراء التنفيذ ، وغير جائز في وزراء التفويض •

### وزارة التنفيذ :

وزارة التنفيذ هي وزارة أكثر خصوصية من وزارة التفويض لقصورها عما اشتملت عليه وزارة التفويض • فهي بهذا أقل أهمية اذ يكون الوزير فيها وسيطاً فقط بين الامام ورعاياه • ولا يتمتع الوزير في

---

(٦٣) مكياقلی : کتاب الأمير ، ترجمة محمد لطفى جبهة ، ط • دار المعارف بمصر ص ١٨١ •

(٦٤) انظر : الطرطوشي ( أبو بكر محمد بن الوليد ) : سراج الملوك ، طبعة عام ١٢٨٩ ص ٧١ — ٧٢ ،

هذه الوزارة بالاستقلال الذاتي ويعوزه الرأي والاجتهاد ، لأن النظر فيها مقصور على رأى الامام وتديره • ويجوز له أن يشارك الامام فى رأى ، وهذا ما يجعله خليقا باسم الوزارة ، وان لم يكن له ان يستقل بذلك ، فان لم تجعل له المشاركة فى رأى ، كان منصبه أشبه بالوساطة أو السفارة<sup>(٦٥)</sup> • والسفارة تكون بين الامام ورعيته أو بين عماله ، كما تشمل السفارة أيضا اختيار الموظفين والمسؤولين ، واستيفاء حقوق الدولة • ويشترط فى السفير الكفاءة ، وجودة الحدس ، والاختيار ، وقلة الاغترار •

تقتصر مهمة وزير التنفيذ على تنفيذ ما يأمر به الامام فقط نظرا لانعدام تمتعه بالاستقلال الذاتى • وهو يحتاج دائما الى مشورته ومراجعته فى أكثر الأمور والحوادث • فالرأى والاجتهاد يبقى للامام • ومهام وزير التنفيذ أن يبلغ ويياشر تنفيذ ما يرد اليه من أوامر ، ويمضى ما يصدر عن الامام من أحكام ، لأنه يعتبر بمثابة وسيط بين الرعايا والولاة ، كما سلف القول ، وهو غير مستقل بذلك • ومعنى هذا أنه ليس له حق الولاية المحضة ، أى حق التقليد ، أو تعيين أحدا استئنافا •

ومن اختصاصات وزير التنفيذ ، أيضا ، أو وزير ( التقليد ) كما يسميه « الثعالبي » ت ٤٢٩ هـ ، أن يتصفح أحوال العمال الذين يعملون فى دواوين الدولة واداراتها الخاصة • وعليه أن يصفى الى ظلمات البرعية ، فيمضى ما تيسر له •

ومن اختصاصاته ، أيضا ، أن يمد الامام برأيه ومشورته ، وأن يكون له عينا ناظرة ، وأذنا سامعة ، يخبره بما رأى وسمع عن صدق ويقين « لأنه سوهم بالملك ، وميز بالاختصاص وندب للمصالح ، فلزم أن يتخصص بمصالح الملك ، فيقوم مقامه فى مشاهدة ما غاب وسماع ما بعد ليقدمه على من سواه »<sup>(٦٦)</sup> •

---

(٦٥) انظر : الماوردى : الاحكام السلطانية : ٢١ .

(٦٦) الماوردى : قوانين الوزارة ص ٩٨ .

ومن اختصاصات وزير التنفيذ ، أيضا ، أن يوضح للامام حقائق الأمور في الدولة ، ويساوى فيها بين الصغير والكبير .

وأن يقتدى راحة الامام بتعبه ، ويقي دعتة بنصبه .

ويوضح « الثعالبي » وظائف وزير التنفيذ ، أو وزير التقييد كما يسميه ، بأنه ينظر في جميع الدواوين ويستعرض أعمالهم ، ويقوم معوجهم ، ويصلح فاسدهم ، ولا يعزل الولاية ، ولا يصرف من كان على رموس الدواوين والأعمال الجليلة الا بأمر الملك ، لأنه كالواسطة بين الملك والرعية . ولهذا قيل ان هذا الوزير لا يحتاج الى ولاية تقليد ، لأنه مأمور في كل قضية (٦٧) .

ويكفى في تعيين وزير التنفيذ مجرد اذن من الامام أو صاحب السلطان ، فان التعيين فيها لا يحتاج الى عقد ، وصيغة خاصة ، لأنه مأمور في كل أمر وقضية .

### شروط وزير التنفيذ :

ازاء هذه المهام والاختصاصات لا يشترط في المتولى لهذه الوزارة العلم بالأحكام الشرعية أو القدرة على الاجتهاد ، لأن وزير التنفيذ ليس له أن يحكم ويصدر الأحكام أو يقضى برأيه . وكذلك لا تشترط الحرية ، لأن وزير التنفيذ ليس له أن ينفرد بتولية أو تقليد . من هنا صارت شروط هذه الوزارة أقل من الشروط التي ينبغي توفرها في وزارة التفويض . وفي هذا يقول « الثعالبي » : « لا يعتبر في وزير التنفيذ ( التقييد كما يسميه ) ما يعتبر في الأول ( وزير التفويض ) من العدالة والحرية والعلم ، بل يعتبر فيه الأمانة والصدق ، فانه سفير بين الملك وأهله

---

(٦٧) أبو منصور الثعالبي : نحنة الوزراء ظهر ورقة ٩ .



المملكة •• وينظر في أمر الرعية ويسمع شكواهم ويرفع رقاعهم» (٦٨) •

فالشروط التي تشترط لوزير التنفيذ هي اذن ما يلي :

١ — الأمانة ، حتى لا يخون فيما قد أؤتمن عليه ، ولا يغش فيما استتصح فيه •

٢ — صدق اللهجة ، حتى يوثق بخبره فيما يسؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه •

٣ — قلة الطمع ، أو التعفف ، حتى لا يقبل رشوة فيحابى •

٤ — خلو قلبه من عداوة الناس ، لأن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف •

٥ — قوة الذاكرة وحضورها ، حتى يحسن أن يؤدي الى الخليفة وعنه •

٦ — الذكاء والفطنة ، حتى لا تلتبس عليه الأمور •

٧ — أن لا يكون من أهل الأهواء ، فيخرجه الهوى من الحق الى الباطل ، فان الهوى خادع الألباب وصارف عن الصواب ، ولذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام : « حبك الشيء يعمى ويصم » (٦٩) •

٨ — أن يكون مطبوعا على العدل ، غير عسوف ، بل رقيقا في معاملاته مع الآخرين •

٩ — الحنكة والتجربة ، التي تؤدي الى صحة الرأي وصواب التدبير •

وهذا الوصف يجب توافره في حالة ما اذا كان هذا الوزير مشاركا في الرأي ، فان لم يشارك لم يحتج الى هذا الوصف •

---

(٦٨) المصدر السابق ظهر ورقة ٩ •

(٦٩) انظر : أبو يعلى الفراء : الاحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقى ، القاهرة ١٩٦٦م ، ص ٣١ • والدكتور/محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الاسلامية ، مكتبة دار التراث بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٩٧٩م • ص ٢٦٧ ، وانظر : الماوردى : الاحكام ص ٢٢ •

ويجوز أن يتولى وزارة التنفيذ رجل من أهل الذمة أو بمعنى آخر من أهل الكتاب مسيحيا كان أم يهوديا ، إذ أن الاسلام ليس شرطا لمن يتولى هذه الوزارة • وهذا بخلاف وزير التفويض الذى تتضمن ولايته أمور المسلمين وأمور الدفاع والمالية ، ولا يجوز فى مثل هذه المناصب أن يعهد بها الى رجل ذمى •

وان دل هذا على شىء فانما يدل دلالة قاطعة على تسامح الاسلام وسمو تعاليمه ونبل مبادئه • وبالمقابل اذا نظرنا الى بعض الدول الاوربية ، لوجدناها حتى الآن تحرم أن يشغل منصب الوزارة فيها ويصل اليه من هو مخالف لهم فى الدين ، بل من يخالفهم فى فرع من المذهب • فلا توافق الدول الاوربية التى تدين بالمذهب البروتستانتى على تعيين من يدين بالمذهب الكاثوليكي فى المناصب الهامة فيها ، فى حين أباح علماء الاسلام ومشرعوه منذ قرون عديدة ، أن يلى الوزارة والمناصب الهامة فى الدول الاسلامية رجل على غير الدين لا المذهب •

وضح لنا ، اذن ، أن هناك فروقا بين وزارتى التفويض والتنفيذ ، فبينهما فروق من جهة الشروط ، وفروق أخرى من ناحية الاختصاص • وأن الفروق بينهما فيما يتعلق بالشروط المطلوبة فى كل منهما ، يرجع الى الاختلاف فى الاختصاصات :

**فأما الفروق بين وزارتى التفويض والتنفيذ من جهة الشروط :**

١ — فالحرية معتبرة فى وزارة التفويض ، وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ •

٢ — والاسلام معتبر فى وزارة التفويض ، وغير معتبر فى وزارة التنفيذ •

٣ — والعلم بالأحكام الشرعية ( الاجتهاد ) معتبر فى وزارة التفويض ، وغير معتبر فى وزارة التنفيذ •

٤ - المعرفة بأمرى الحرب والخراج معتبرة في وزارة التفويض ،  
وغير معتبرة في وزارة التنفيذ .

وأما من ناحية الاختصاص ( حقوق النظر ) :

١ - فانه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم ،  
وليس ذلك لوزير التنفيذ .

٢ - ويجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاية ، وليس ذلك  
لوزير التنفيذ .

٣ - يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش ، وتدبير  
الحروب ، وليس ذلك لوزير التنفيذ .

٤ - أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال  
للمسلمين ، وليس ذلك لوزير التنفيذ .

كما تختلف الوازرتان في أصل التقليد والحزل من ستة أوجه :

١ - يقلد الامام وزير التفويض في حقوقه وحقوق رعيته ، حيث  
يفوم الوزير بتنفيذ الأمور حسب رأيه وعلمه واجتهاده . أما وزير التنفيذ  
فينفذها حسب أوامر الامام دون أن يغير أو يبدل فيها .

٢ - تحتاج وزارة التفويض لمباشرة أعمالها الى عقد صحيح يصدر  
لها من الامام . أما وزارة التنفيذ فلا تحتاج الى مثل هذا العقد ، بل يكفي  
فيها اشارة البدء للقيام بتنفيذ ما يصدر عن الامام .

٣ - ان وزير التفويض يحاسب على ما أصدره من قرارات ، أما  
وزير التنفيذ فانه لا حساب عليه لأن مهمته قاصرة على تنفيذ ما أمر به  
الامام .

٤ - لا ينعزل وزير التفويض الا بالقول الصريح من الامام ،  
حيث تولى الأمور بعقد ، أما وزير التنفيذ فينعزل بانصراف الامام عنه  
وتركه بلا عمل .



٥ — لا ينعزل وزير التفويض بمجرد كفه عن العمل وتركه الوزارة ، الا بعد صدور قرار صريح من الامام باعفائه من عمله ، أما وزير التنفيذ فينعزل بمجرد ترك العمل وتقديم الاستقالة .

٦ — تفتقر وزارة التفويض ، كولاية عامة ، الى كفاية السيف والقلم ، في حين لا تحتاج اليهما وزارة التنفيذ ، لقصورها عنهما .

وقد كان أكثر وزراء الفرس وزراء تنفيذ ، وأكثر وزراء الاسلام وزراء تفويض (٧٠) .

### في الحقوق المشتركة بين الوزارتين :

وبالرغم من كل ذلك ، هناك أوجه للالتقاء بين الوزارتين هي :

١ — أن يكون الوزير بأعباء الوزارة ناهضا ، ومقدما للمصالح العام على صالح نفسه .

٢ — أن يكون الوزير قادرا على الكد والتعب ، وأن يصبر في السخط والرضا ، وأن يتوصل الى راحته بالكد والنصب .

٣ — أن يخلص الوزير نيته في طاعة الخليفة ، ويكون سره كعلائته .

٤ — أن يستوفي للامام ولا يستوفي عليه ، ويتأول له ولا يتأول عليه .

٥ — أن يراقب الوزير الله في السر والعلن .

٦ — أن يقدم حق الله على حق الامام ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقد روى عن النبي ، عليه الصلاة والسلام ، أنه قال : « من أحب دنياه أضر بآخرته ، ومن أحب آخرته أضر بدنياه فأثرو ما يبقى على ما يفنى » .

---

(٧٠) انظر : الماوردي : قوانين الوزارة ص ١٠٠ — ١٠١ .

٧ — أن يكون الوزير خبيراً بأحوال الرعية ، وأن يشرف على الأعمال ويتابعها بنفسه ، وعليه أن لا يكل الى غيره ما يختص بمباشرة للدعة وإثارة للراحة .

### الوزارة في القديم والحديث :

بعد هذا الاستعراض لأحكام الوزارة وأنواعها ، نود أن نرى مدى التشابه والقطابيق مع نظم الوزارة المعمول بها في الوقت الحاضر .

فنحن نجد أن منصب وزير التفويض يكاد ينطبق على منصب « الوزير الأول » أو « رئيس الوزراء » كما تعرفه الأمم الحديثة الآن . وأوضح الأدلة على ذلك أنه لا يجوز أن يتعدد . وهذا الوزير مطلق التصرف ، عام الولاية والنظر ، وهو يقوم مقام رئيس الدولة ، إلا أنه مقيد ، الآن في القيام بأعباء وظيفته ، وفي أمور كثيرة برأى مجلس الوزراء .

ويقول ( هارولد لاسكى ) في هذا الصدد :

« من البين أن نوعاً من الصدارة يختص به رئيس الوزراء ( أو الوزير الأول أو وزير التفويض كما يسميه الفقهاء المسلمون ) ، فهو زعيم الحزب وزعيم المجلس التشريعي على السواء ، وهو أكثر من أى فرد سواه يختص بالمسؤولية . ان عليه أن يقود فريقاً ، وأن يقنع زملاء متنافرين بالانسجام . وأن أنجح الوزارات ما فتئت هى تلك التى مكن فيها لرئيس الوزراء أن يفرض ارادته على زملائه بسلطان لا يستطيع عضو سواه أن يدعيه لنفسه . . ونود أن نؤكد هنا أنه ليس معنى هذا أن رئيس الوزراء يحق له أن يتخطى زملاءه . . . فان ذلك يفضى الى تركيز السلطة مما يعنى دواماً أن القرارات تصدر عن جهالة » (٧١) .

---

(٧١) هارولد لاسكى : اصول السياسة ، ترجمة محمود فتحى عمر وإبراهيم لطفى عمر ، مراجعة الدكتور بطرس غالى ، دار المعارف بالقاهرة ٨٨/٣ .

ويقول لاسكى أيضا : « الوزير الأول يشغل مركزا ملحوظ السلطة بين أقرانه ... وعليه أن يوالى الاطلاع على الخطوط العريضة للأحداث التى تجرى فى شتى ادارات الدولة » (٧٢) .

ونسجل هنا أن منصب رئيس الوزراء ، أو نظام الوزراء هذا ، لم يحرف فى الأمم الغربية ، ولم يهتد الى فكرته رجال الفكر الدستورى فى الغرب ، الا فى القرن السابع عشر ، ثم لم تحدد مهمته تماما الا بعد ذلك .  
فى بداية القرن السابع عشر بدأت تظهر فى المؤلفات الانجليزية نعوت مختلفة تدل على وجود مركز ممتاز لأحد خدام الملك أو مستشاريه .  
فجاء مثلا فى رواية ادوارد الثانى لمارلو (Marlowe) على لسان الملك « انتنى أجعلك اللورد ، كبير الأمناء ، المستشار الرئيسى للدولة »  
Chief Secretary of State ونقرأ فى إحدى عبارات شكسبير على لسان هنرى الثامن لوزيره ( وولزى ) Wolsey « ألم أجعلك رجلا الدولة الأول » . وفى مؤلفات أخرى استعملت نعوت أخرى كوزير الدولة الأول First Minister of State Prime Minister of State والوزير الأول Prime Minister (٧٣) .

وفى بداية القرن الثامن عشر ابتداء استعمال لقب الوزير الأول يستقر فى المؤلفات المختلفة . ونعت به فعلا كلًا من ( روشستر ) Rochester و ( سندرلاند ) Sunderland من وزراء جيمس الثانى ، كما أطلق هذا اللقب أيضا على بعض مستشارى أسرة ستيوارت .

على أن الوزارة فى ذلك العهد كانت تعتمد على ثقة الملك ، فهو وحده صاحب الحق فى تعيين وعزل رجاله ومستشاريه . وعلى ذلك كان مركز رئيس الوزراء ( أو الوزير الأول ) غير واضح ، كما أن حقوقه لم تكن

(٧٢) المصدر السابق : ٩٠/٣ .

(٧٣) انظر : الدكتور السيد صبرى : الوزير الأول فى انجلترا ، مكتبة وهبة بمصر ١٩٤٧ ص ٢ ومابعدها .



معروفة ولا معينة • وكان أهم عمل له في ذلك العهد السعى للحصول على موافقة البرلمان على ما يريد الملك ، المحرك الأول للحكومة (٧٤) •

ومن البدهي والأوضاع على هذا النحو ألا يكون هناك مجال لمنصب الوزير الأول ، مادام الملك هو الرئيس الفعلي للوزارة أو رئيس السلطة التنفيذية الأعلى •

ثم تطور منصب الوزير الأول للدولة ( أو منصب رئيس الوزراء ) تسيبًا فشيئًا في عهد الملكة ( آن ) ( من ١٧٠٢ — ١٧١٤ م ) • فعندما عينت الملكة ( روبرت هارلي ) Robert Harley وزيرًا للخزانة لم يلبث أن أصبح مبعث النشاط الحكومي ، إذ كان يشرف على جميع الأعمال الحكومية حتى أكثرها بعدا عن اختصاصه ، كما كان يعالج المسائل الخارجية جميعا (٧٥) •

ولم يكن من حق الوزير الأول في ذلك العهد أن يختار زملاءه ولا أن يعزلهم ، وكان وصوله الى منصبه هذا بحكم كونه موضع ثقة الملكة الشخصية • ومن هنا فقد هذا المنصب صفته الفعلية ، ولم يعد له ، في حقيقة الأمر ، وجود من الناحية القانونية •

ثم استقر منصب رئيس الوزراء عندما تولى ( والبول ) Sir Robert Walpol منصب الوزير الأول من عام ١٧٢١ — ١٧٤٢م ، وكان بهذا أول رئيس وزراء بالمعنى الحديث في تاريخ إنجلترا ، لنجاحه في الحصول على ثقة كل من جورج الأول والثاني لمدة عشرين عاما ، مارس في خلالها جميع السلطات التي لم يستحوذ عليها وزير أول من قبله • فكان من حقه أن يشرف على جميع أعمال الدولة ، ويعين الوزراء من زملائه ويعزل كل معارض لسياسته ، ويراقب اتجاهات الرأي العام ويعمل على تحقيقها بصرف النظر عن مقدار اتفاقها ووجهة نظره • وقد كان لهذا أثر •

---

(٧٤) انظر : المصدر السابق ص ٥٤٤ .

(٧٥) انظر : المصدر السابق ص ١٢ — ١٤ .

في اعتراف زملائه به ، الذين قبلوا اتباع وسائل ثابتة محددة لادارة أمور الدولة ، وأصبح هناك نظام متفق عليه تخضع له مصالح الحكومة (٧٦) .

أما عن وزير التنفيذ فان مركزه يشابه مركز الوزير في النظام الأمريكي الرئاسي ، حيث يعد بمثابة سكرتير لرئيس الدولة مهمته تنفيذ ارادة الرئيس وسياسته ، وهذا بخلاف وزير التفويض الذي يشابه مركزه مركز زميله في النظام البرلماني حيث يشترك الوزير مع رئيس الدولة في الحكم ، وحيث نجد أن الوزارة هي التي ترسم في الواقع سياسة الحكم .

وإذا كان من غير الجائز أن يتعدد وزراء التفويض ، اذ يسرى على وزير التفويض ما يسرى على رئيس الدولة ، فانه يجوز ، من ناحية أخرى ، أن يتعدد وزراء التنفيذ ، من حيث أنهم ينفذون قرارات مجلس الوزراء ويمضون الأحكام . ان كل واحد من وزراء التنفيذ يختص بالنظر في ناحية خاصة محددة . فهذا للتعليم ، وهذا للمالية ، وهذا للزراعة ، وهذا للدفاع ، وهكذا . وفي هذه الحالة فأنهم يسمون « ولاه » على أعمال مختلفة .

حقيق علينا ، اذن ، أن نسجل لفقهاء الاسلام ، المدى الذي وصل اليه تفكيرهم في المسائل الدستورية والنظم الادارية ، فقد توصلوا بفكرهم العميق ونظرهم البصائب الى تصور منصب وزير التفويض الكبير الأثر ، وحددوه بأوصافه وشروطه ، كما حددوا أيضا أوضاع وسلطات واختصاصات الوزراء الآخرين ( وزراء التنفيذ ) ، وذلك قبل الأنظمة والديساتير الحديثة بقرون عديدة .

---

(٧٦) انظر : الدكتور السعيد صيري : الوزير الأول في انجلترا ص .

## مسئولية الوزارة :

المسئولية في الاسلام مسئولية عامة شاملة ، تشمل جميع المخلوقات العاقلة ، دون تفرقة بين أمير ووزير وبين أي فرد من أفراد الرعية • وإذا عمدنا الى الجانب الاشتقاقي وجدنا أن عبارة ( كونه مسئولاً *être responsable* ) تعني : « كون الفرد مكلفاً بأن يقوم ببعض الأشياء ، وبأن يقدم عنها حساباً الى زيد من الناس » (٧٧) •

وتتطلب المسئولية في الاسلام التزام الانسان القيام بعمل ما أو الامتناع عنه كما تتطلب فكرز الجزاء إما بالثواب أو بالعقاب •

ويوجد في الاسلام ثلاثة أنواع من المسئولية : المسئولية الدينية ، والمسئولية الاجتماعية ، والمسئولية الأخلاقية • ويشير الى هذه المسئوليات الثلاث قوله تعالى (٧٨) « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ، وتخونوا أماناتكم ، وأنتم تعلمون » (٧٩) •

وتتميز المسئوليات الثلاث بعضها عن البعض الآخر من حيث الصفات والشروط الخاصة •

فالمسئولية الدينية لا تظهر واضحة الا يوم الدين ، وجزاؤها يلمس النفس والجسم معا بعقوبة رهيبه ، أو بجزاء حسن في حياة النعيم الخالدة •

أما المسئولية الاجتماعية فلا تقوم الا خلال آجال تتفاوت طولاً

---

(٧٧) د. محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق في القرآن ، تعريف وتحقيق وتعليق دكتور عبد الصبور شاهين مؤسسة الرسالة بيروت ، ودار البحوث العلمية بالكويت الطبعة الرابعة بالكويت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م ص ١٣٦ •

(٧٨) انظر المصدر السابق ص ١٤١ — ١٦٣ •

(٧٩) الأنفال ٢٧ •



وقصرا ، والجزاء المترتب عليها يلمس مباشرة أجسامنا ، وأموالنا ،  
وحقوقنا المدنية •

وتتميز المسؤولية الأخلاقية بأنها فورية وثابتة وجزاؤها نفسى •  
نمن أوقع أذى بالآخرين نال جزاءه من عذاب الجحيم وسخط  
المجتمع وتأنيب الضمير •

والمسؤولية الأخلاقية ، هى فى حقيقتها ، مسؤولية دينية • وفى هذا  
نجد أن القرآن الكريم لا يكتفى حين يستحث المؤمنين الى الطاعة ، بأن  
يذكرهم بالأمر الالهى ، بل يذكرهم فى الوقت نفسه ، بالعهد الذى قطعوه  
على أنفسهم بأن يطيعوا هذا الأمر : ( وقد أخذ ميثاقكم ) (٨٠) ، ( اذ  
قلتم سمعنا وأطعنا ) (٨١) •

وتتشترك المسؤولية الأخلاقية مع المسؤولية الدينية فى شمول كل  
منهما للأعمال الظاهرة والأعمال الباطنة ( الخفية ) ، واستخدام الملكات  
والقدرات وكل مال طبيعى موروث أو مكتسب • يدل على هذا كله قوله  
تعالى : « وان تبدو ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (٨٢) •  
« ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » (٨٣) ووضع  
الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ، ويقولون : ياويلتنا ما لهذا الكتاب  
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ، ووجدوا ما عملوا حاضرا ،  
ولا يظلم ربك أحدا » (٨٤) •

كما وردت أحاديث نبوية توضح المعنى السابق ، وأن كل فرد فى  
مجاله مسئول عن حسن سير الأمور ، العامة والخاصة ، التى وكلت اليه ،

---

• (٨٠) الحديد ٨

• (٨١) المائدة ٧

• (٨٢) البقرة ٢٨٤

• (٨٣) الاسراء ٣٦

• (٨٤) الكهف ٤٩

منها على سبيل المثال : « كلکم راع ، وکلکم مسئؤل عن رعیتہ ، الامام راع ومسئؤل عن رعیتہ ، والرجل راع فی أهله ومسئؤل عن رعیتہ ، والمرأة فی بیت زوجها راعیة ومسئولة عن رعیتها ، والخادم راع فی مال سیدہ ومسئؤل عن رعیتہ » (٨٥) . وقوله علیه الصلاة والسلام : « لاترول قدما عبد یوم القيامة حتی یسأل عن عمره نیم أناه ؟ ، وعن عمله فیما عمل ؟ وعن ماله من أين اکتسبه ، ونیم أنته ؟ ، وعن جسمه فیما أبلاه ؟ » (٨٦) .

أما عن شروط المسئولية ، فاننا نلاحظ تشابها بين شروط كلا من المسئولية الأخلاقية والدينية وأختلافا عن المسئولية الاجتماعية ويظهر هذا واضحا فيما يلي :

### شروط المسئولية الأخلاقية والدينية :

#### ١ — الطابع الشخصی المحض :

توضح النصوص القرآنية التالية ، أن المسئولية الفردية الأخلاقية والدينية هي مسئولية شخصية محضة ، وأن الثواب والعقاب ، لا يمكن أن يتأتى فيهما أى تحويل ، أو امتداد ، أو اشتراك ، أو القباس ، حتى بين الآباء والأبناء . « تلك أمة قد خلت ، لها ما كسبت ، ولكم ما كسبتم ، ولا تسألون عما كانوا يعملون » (٨٧) . « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » (٨٨) « لا یجزی والد عن ولده ، ولا مولود هو جاز عن والده شیئا » (٨٩) ، « الیوم تجزی کل نفس بما کسبت ، لا ظلم الیوم » (٩٠) ، « وان لیس للإنسان الا ما سعی » (٩١) .

(٨٥) البخاری : کتاب الوصیة — باب ٩ .

(٨٦) الترمذی : کتاب صفات القيامة — باب ١ .

(٨٧) البقرة ١٣٤ و ١٤١ .

(٨٨) البقرة ٢٨٦ .

(٨٩) لقمان ٣٣ .

(٩٠) غافر ١٧ .

(٩١) النجم ٣٩ .

## ٢ — العلم مسبقا بالأحكام موضوع المسؤولية :

يخبرنا القرآن الكريم أن أحدا لن يحاسب على أفعاله دون أن يكون قد أعلم مسبقا بأحكامها وهو قول أهل السنة والجماعة ومتهم الأشعرية ، الذين أوضحوا أنه لا حكم لأفعال العقلاء المسؤولين قبل ورود الشرع ، وأن ثبوت الحكم يكون بالشرع لا بالعقل ، والعقل غير موجب ولا محرم . ويستفاد ذلك من قوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » (٩٢) « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » (٩٣) .

لقد أوجب سبحانه وتعالى على نفسه أن يعلم الناس قبل أن يحملهم مسئوليتهم ، لأنه من الظلم تعذيب الناس الذين يغفلون عن واجباتهم ، لأنهم لم يعرفوها : « وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا » (٩٤) .

هذا في الوقت الذي ذهبت فيه بعض الفرق الإسلامية ، كالمعتزلة الى القول بأن المسؤولية امام الله تعالى شاملة ، وأنها قائمة على أساس التكليف الفطري ، وأن العقل ، وليس الشرع ، هو الحاكم الشرعي على أفعال العباد ، فالشرع غير موجب ولا محرم عند المعتزلة ، وبالتالي لم يشترطوا الاعلان الالهي المسبق . ونحن نرى ان هذا الاتجاه يتعارض مع موقف سلف الأمة ، ويتنافى مع روح الآيات القرآنية السابقة الاستشهاد بها ، « لأنه ليس يكفي أن يصوغ الشارع شرائع ، ويكلف رسوله بابلاغها ، بل يجب أن يصل هذا التعليم الى الناس ، وان يكون هؤلاء الناس على علم به » .

---

(٩٢) الاسراء ١٥ .

(٩٣) النساء ١٦٥ .

(٩٤) القصص ١ .



فشرط قيام المسؤولية ، هو العلم المسبق بالشرائع ، وعدم تعمد النسيان ، « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا » (٩٥) .

### ٣ — ارتكاب العمل الارادى بالشروط الواردة في أحكام الشريعة :

يوجب القرآن أن يتوافق العمل الذى يأتيه الانسان مع أحكام الشرع ، ويتحول هذا العمل الى حدث أى خطأ لا ارادى اذا انعدم وجود هذا الشرط : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم » (٩٦) ، « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا » (٩٧) .

ان العمل المنوط بالمسؤولية هو العمل الارادى ، أى العمل الذى يكون القصد اليه كاملاً ، ويأتيه الانسان طبقاً للمصفات الطبيعية والأخلاقية لموضوعه على نحو ما أدركها المشرع .

### أما بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية (٩٨) :

ونقرر هنا أن « حریتنا » شرط رابع في المسؤولية . ومسئوليتنا عن كل عمل ارادى ، هى أمر قطعى ، ومن هنا « فان الارادة والحرية ليستا سوى شئ واحد » ، كما قال بذلك ( ديكارت ) في ( الاجابات على الاعتراضات الثالثة ) . فارادتنا هى التى تحكم أو تمتنع ، هى التى تثبت أو تنكر . ومعنى هذا أن تدخل القوى الخارجية عن الانسان ، لا تنفى منه المسؤولية الا في حالة وجود قوة قاهرة لا قبل له بها .

### أما بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية (٩٨) :

تتطلب المسؤولية أمام الله ، وأمام الناس ، كما سبق القول ، أن

١ (٩٥) البقرة ٢٨٦ .

٢ (٩٦) الأحزاب ٥ .

٣ (٩٧) البقرة ٢٨٦ .

٤ (٩٨) انظر : الدكتور محمد عبد الله دراز : دستور الاخلاق في القرآن

ص ٢٢٢ — ٢٤٢ .

يكون العمل شخصيا ، اراديا ، تم أداؤه بحرية ( أى بغير اكراه ) ، وأن نكون على وعى كامل ، وعلى معرفة بالشرع أو القانون .

وتتميز المسؤولية الاجتماعية بكونها اصلاحية مدنية أو جزائية عقابية . وتستلزم المسؤولية الجزائية ، التى تشبه المسؤولية الأخلاقية والدينية ، توافر عنصر القصد والنية ، يضاف الى ذلك حاجتها الى التعبير المادى المتمثل فى تصرف المتهم .

واذا ارتكب الولاة ، وفى مقدمتهم الوزراء ، ما يوجب حدا ككذف محصنة أو شرب الخمر وجب اقامة الحد عليهم حتى ولو كان الامام نفسه ، كما يقتض منهم اذا اعتدوا على بعض الأفراد بالقتل أو قطع أطراف منهم أو ضربهم (٩٩) .

كما يعاقب الولاة والحكام والوزراء على بعض الأفعال التى ارتكبوها ، مثل خيانة الأمانة بصفة عامة أو الارتشاء أو الحكم بغير ما أنزل الله أو الاعتداء على الرعية ، يعاقبون عليها تعزيرا وتنكيلا وتأديبا بالعقوبة التى يقدرها ولى الأمر نظرا لعدم تقرير حد أو كفارة بشأنها (١٠٠) .

وقد ورد أول تقرير رسمى للمسؤولية ، بصفة عامة ، فى الدولة الاسلامية بكتاب النبى ( عليه الصلاة والسلام ) ، بين المهاجرين والأنصار واليهود بعد الهجرة الى المدينة والذى يعد اللبنة الأولى فى دستور الدولة ، ونص على الآتى :

---

(٩٩) انظر : محمد ابو زهرة ( الشيخ ) : قضاء المظالم فى الاسلام بحث قدمه الى الحلقة الدراسية الأولى للقانون والعلوم السياسية بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية المعقودة فى الفترة من ١٣ - ٢٧ أكتوبر بالقاهرة ١٩٦٠ ص ٣٥٨ .

(١٠٠) انظر : عبد الوهاب خلاف ( الشيخ ) : السياسة الشرعية أو نظام الحكومة الاسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية ، دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧ ص ٩٣ .

« لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ، وأنه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة ، الا من ظلم وآثم ، وأن الله جار لمن تدبر وانقى ، ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠١) » .

وقد حرص الخلفاء الراشدون على تطبيق مبدأ المسؤولية مبتدئين بأنفسهم • فيقول أبو بكر الصديق أول الخلفاء ، عندما ولي الخلافة : فان أحسنت فأعينوني ، وان صدفت فقوموني • ويقول الخليفة عمر بن الخطاب بعد أن تولى الخلافة : من رأى منكم فى اعوجاجا فليقومه ، فقال أعرابي : « والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا (١٠٢) » .

### — الأسس التى تقوم عليها المسؤولية فى الاسلام (١٠٣) :

تعددت أقوال العلماء والفقهاء حول الأسس التى تقوم عليها مسؤولية الحكام والولاة ومنهم الوزراء •

١ — ذهب البعض الى أن هذه المسؤولية من نتائج احدى مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ، وهى الشورى ، خاصة فى أمور السياسة والحرب فقد أوجب الاسلام الشورى على المسلمين فى قوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » (١٠٤) •

---

(١٠١) الدكتور محمد محمد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، دار الارشاد ، بيروت ، الطبعة الثالثة ض ٤٧ •

(١٠٢) انظر : عبد الله خلاف : السياسة الشرعية ص ٢٨ •

(١٠٣) انظر فى هذا : الدكتور مصطفى أبو زيد : فن الحكم فى الاسلام ، القاهرة ١٩٨١ ص ١٧٠، ١٧١ وعبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية وعلى على منصور : نظام الحكم والادارة فى الشريعة الاسلامية ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ وأبو الأعلى المودودى : الخلافة ، المالك • رافقت شنيق شنور : دستور الحكم والسلطة فى القرآن والشرائع ص ٦٣ •

(١٠٤) الشورى ٢٨ •



« وشاورهم في الأمر » (١٠٥) .

فكل شيء في الدولة الاسلامية بدءا بتأسيس الهيئة التنفيذية ، وانتهاء بالأمور التشريعية والمسائل التنفيذية ، لابد وأن يتم عن طريق الشورى ، التى تعتبر أهم مبدأ من المبادئ التى تقوم عليها هذه الدولة . ونظرا لأهمية الشورى ، كمبدأ سياسى اسلامى ، فانها تنصدر المبادئ السياسية للإسلام . واذا ترك الحاكم الشورى « كان للأمة أن تطالبه بها ، وأن تبدى رأيها — ولو لم يطلب منها — فيما قد يكون لها فيه رأى » (١٠٦) . ان الشورى فوق أنها مبدأ جوهرى فى نظام الحكم الاسلامى ، وقاعدة أولى له ، فهى فضيلة انسانية تعمل على احترام عقلية الانسان ، وتأكيد استقلاله ، وتحقيق كرامته الفكرية ، والقضاء على الاستبداد بالرأى ، الذى يعد أكبر أعداء الانسانية الفاضلة ومفسدها الأوحـد

٢ — وذهب آخرون الى أن المسئولية نتيجة لكون الحكم أمانة وواجب من أعظم واجبات الدين ، ولا قيام للدين الا بولاية أمر الناس من قبل حاكم أو امام يستمد سلطانه من الأمة الممثلة فى أولى الحل والعقد ، ويعتمد فى بقاء هذا السلطان على ثقتهم به ، ونظره فى مصالحهم وهو مسئول امام الأمة وأمام الله . ومن هنا عد هذا الحكم من أكمل أنواع الحكومات حيث تستمد السلطة فيه ، كما أشرنا ، من الأمة ، ويرجع الى قوانين سياسية دينية وضعها الله نافعة فى الحياة الدنيا والآخرة .

واذا كان الحاكم مسئولا أمام الأمة ، صاحبة السيادة بالنسبة اليه ، فانه مسئول أيضا أمام الله ، وهو ما تقرره الآيات البيئات ومنها قوله تعالى :

---

(١٠٥) آل عمران ١٥٩ .

(١٠٦) انظر : عبد القادر مودة : الاسلام وأوضاعنا السياسية ،

القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٧ ص ١٢٠ — ١٢١ .

« يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » (١٠٧) •

« ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (١٠٨) •

ومن الأحاديث النبوية التي تؤكد هذه المسؤولية قوله عليه الصلاة والسلام : « ما من عبد يسترعيه الله عز وجل رعية يموت يوم يموت وهو غاش رعيته الا حرم الله عليه الجنة » ، « ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح الا لم يدخل معهم الجنة » •

٣ — ان المسؤولية حق ناتج من الامامة ، والتي هي في الأصل ، عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين « يعطى الخلفاء من أنفسهم أن يسيروا المسلمين بالحق والعدل وأن يرعوا مصالحهم ، وأن يسيروا فيهم سيرة النبي ما وسعهم ذلك ، ويعطى المسلمون من أنفسهم العهد أن يسمعوا ويطيعوا ، وان ينصحوا ويعينوا » (١٠٩) •

ان الحاكم أو الامام ، وكيل عن الرعية ، خاضع لرقابتها وحق مساءلتها له ، ولها عليه سلطان التولية والعزل والتوجيه •

وقد أوجب الله تعالى ورسوله الكريم ضرورة الوفاء بالعقود وعدم الاخلال بشروطها . يقول تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (١١٠) « وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا » (١١١) ويقول عليه الصلاة والسلام : « أربع من كن فيه كان منافقا خالسا ، ومن كانت فيه خصلة

---

(١٠٧) الأنفال ٢٧ •

(١٠٨) النساء ١٥٨ •

(١٠٩) الدكتور طه حسين : الفتنة الكبرى ، ط . القاهرة ص ٦ •

(١١٠) المائدة ١ •

(١١١) الاسراء ٣٤ •

منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : اذا ائتمن خان ، واذا حدث كذب ، واذا عاهد غدر ، واذا خاصم فجر » (١١٢) .

ومن هنا كان من حق المسلمين مساءلة الامام وأعوانه ومنهم الوزراء عن عدم الوفاء بالعهد ، لأنهم أفراد كأي أفراد آخرين من أفراد الأمة ، لا فرق بينهم وبين غيرهم الا بالتقوى والعمل الصالح والهيئة التنفيذية الحاكمة مسئولة عن الناس ، عباد الله ، وهذه الهيئة هي الراعية لهؤلاء العباد ، وهي مسئولة عن أي تقصير أو إهمال يقع منها .

٤ - رأى البعض أن المسؤولية نتيجة المبدأ العملي الذي يقوم عليه نظام الحكم في الاسلام وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو مبدأ يتصل بالسلوك والمسلمون جميعا مطالبون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكل الوسائل الممكنة باللسان واليد والسيف .

يقول الزمخشري ، وهو من رؤساء علماء المعتزلة ، في تفسير قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » (١١٣) .

ان النهي عن المنكر فرض كفاية لا فرض عين ، لأنه لا يصلح له الا من علم كيف يرتب الأمر في اقامته وكيف يباشره ، فان الجاهل ربما نهى عن معروف أو أمر بمنكر ، وقد يغلط في موضع اللين ، أو يلين في موضع الغلظة ، وينكر على من لا يزيد انكاره الا تماديا (١١٤) .

(١١٢) رواه الشيخان .

(١١٣) آل عمران ١٠٤ .

(١١٤) الزمخشري : الكشاف ، تفسير آية : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف » .



وعند ابن حزم ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم ان قدر بيده فبيده ، وان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وهذا أضعف الايمان ، فان لم يفعل فلا ايمان له (١١٥) .

وهناك آيات كثيرة من القرآن الكريم وأحاديث نبوية شريفة تشير الى أن الاحتجاج على الخطأ البين هو من أهم واجبات الفرد المسلم ، وعلى الأخص اذا وقع الخطأ من قبل السلطة التنفيذية الحاكمة يقول تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (١١٦) ، « الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » (١١٧) . ويقول عليه الصلاة والسلام : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان » (١١٨) . ويقول في تطبيقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : « أفضل الجهاد من قال كلمة الحق عند سلطان جائر » (١١٩) .

وبهذا يمثل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دستور الحكم في الاسلام ، ويصلح أساساً للمسئولية الوزارية . وهو الرأي الذي نراه ونذهب اليه .

ولا يوجد في الاسلام مركز أو منصب يتمتع صاحبه بالقداسة أو السلطة المطلقة . كما أنه لا يخص الامام أو الحاكم وعماله ، بما فيهم الوزراء بمزية خاصة ، ولا يرتفع بهم الى منزلة متفردة بل الكل سواء ، انما يتفاضلون بصفاء العقل وكثرة الاصابة في الحكم .

---

(١١٥) انظر : ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، المطبعة الادبية بالقاهرة طبعة اولى ١٣١٧ هـ ١٧١/٤ .

(١١٦) آل عمران ١١٠ .

(١١٧) الحج ٤١ .

(١١٨) رواه مسلم عن ابي سعيد الخدرى .

(١١٩) رواه ابو داود والترمذى وابن ماجه عن ابي سعيد الخدرى .

فاذا اتضح أن الوزير لا يؤدي واجبه بالاخلاص أو الكفاءة المطلوبين ، واذا تأكد عجزه عن القيام بمهام منصبه بسبب العجز البدني الناجم عن ظروف لا سلطان للإنسان عليها ( مثل اعتلال الصحة أو خلل في القوى العقلية ) ، أو العجز الأدبي المعنى بالحديث الشريف « لا طاعة في معصية ، إنما الطاعة في المعروف » وجبت مساعلته وعزله من منصبه ، وتولية من هو أكفأ منه •

ويخضع وزير التقويض ، الذي يتمتع بسلطة كاملة استقلالية ، للمساعلة ، ويؤاخذ على كل فعل يأتيه ، ويحاسب على نتائج أعماله على النحو الآتي (١٢٠) :

- ١ — عجزه عن العمل ، وقصور كفايته ، فالحمل بالعجز مضاع •
- ٢ — اختلال العمل من عسفه أو خرقه ، أو بسبب النفور أو الجور •

٣ — الخروج على مقتضى العدل •

- ٤ — عدم الالتزام بأوامر الشرع والانتهاك عن زواجه باقدامه على شرب الخمر وارتكابه جريمة الزنا •
- ٥ — ظهور خيانتة •

- ٦ — اهمال شئون الرعية واستمراء محاباتها له في المعاملة بسبب ولايته •

---

(١٢٠) انظر : ابن تيمية : السياسة الشرعية في اصطلاح الراعي والرعية دار الكتاب العربي بمصر الطبعة الرابعة ١٩٦٩ ص ٤٧، ٤٤، ٤٢ ، والغزالي احياء علوم الدين مطبوعات دار الشعب بمصر ، ج ٥ ص ٨٨٤ ، ٩١٩ ، والماوردي : الوزارة ، أو أدب الوزير ، تحقيق الدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الجامعات ، الطبعة الاولى ١٩٧٦ ص ٤٨ ، ٧٠ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، وايضا : قوانين الوزارة للماوردي ص ٩٠ — ٩٣ •

٧. — تعطيل اقامة الحدود ، وأخذ المال مقابل عدم اقامتها عند وجوبها على « الزانى » .

٨. — عدم مراعاة وجه الله ، وصالح الرعية عند اقامة الحدود ، والتستتر وراء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقصد العلو بين الناس .

٩. — الاختلاس وفي هذا يقول النبی عليه الصلاة والسلام : « من استعملنا منكم على عمل ، فكتمنا مخيظا فما فوقه ، كان غلولا ، يأتي به يوم القيامة » .

١٠. — أخذ ما لا يحل من الرعية ، وقبول الهدايا بسبب العمل ومن أقوائه عليه الصلاة والسلام في هذا : « هدايا الأمراء غلول » أى خيانة ، أو رشوة . وقال أبو حميد عبد الرحمن بن سعد الساعدي رضى الله عنه : « استعمل النبی ( صلى الله عليه وسلم ) رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي الى ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « فانى أستعمل الرجل منكم على انعمل مما ولانى الله ، فيأتى فيقول : هذا لكم ، وهذا هدية أهديت الى ، أفلا جلس في بيت أبيه أو أمه ، حتى تأتیه هديته ان كان صادقا ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه الا لقي الله تعالى بحمله يوم القيامة ... » .

أما عن وزير التنفيذ فانه يحاسب ويسأل عن الأعمال التالية (١٢١) :

١. — افشاء أسرار الدولة ، ولقل ما يعفو رئيس الدولة عن مفشى الأسرار لتردده بين خيانة وجناية .

٢. — التقصير في فحص أحوال الدولة ، حتى يعلم ما غاب كعلمه بالحاضر ، ويعلم ما يخفى كعلمه بالظاهر .



٣ - التأخير في اعلام رئيس الدولة بأحوالها ، وان جاز تأخير العمل لأن عليه الانهاء ، وليس عليه العمل •

٤ - عدم توضيح حقائق الأمور لرئيس الدولة ( المملكة ) ، وعدم التفرقة بين الصغير من الحقائق ، والكبير منها ، أو تعظيم الصغير من الأمور ، أو تصغير عظيمها •

أما عن الجهات التى لها حق مساءلة الوزير ومحاسبته فيأتى في مقدمتها الامام أو رئيس الدولة ، لأن بيعه الأمة تتم للامام ، ويسأل هو أمامها عن جميع أعماله وعن أعمال معاونيه بما فيهم الوزراء (١٢٢) •

ثم يأتى دور نواب الأمة وممثليها وهم أهل الحل والعقد الذين لهم حق مراقبة الوزراء ومحاسبتهم بتبليغ الامام بالمخالفات التى توجب عزل الوزير من منصبه ، اذ يعتبر هذا من صميم واجباتهم ، التى تتضمن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتقديم المشورة والنصح للامام الذى قد يؤدى تقاعسه عن أداء مهام وظيفته وتهاونه في محاسبة الوزراء الى مسئوليته شخصيا أمام أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار ، وأمام الأمة •

ومن المعلوم أن أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار هم الذين ينوبون عن الأمة في اختيار الامام ، ويتم الاختيار بطريق البيعة الصحيحة الشرعية • ويقع على أهل الحل والعقد ( نواب الأمة وممثليها ) الاثم اذا قصرت في تأدية مهمة الاختيار لحاكم الأمة وتقديم النصيح له • وخطورة المهمة الملقاة على عاتقهم ، اشترط في أفراد هذه الجماعة أن يكونوا عدولا وأهل علم وخبرة ، حتى يتسنى لهم أداء المهمة الخطيرة الموكولة اليهم على خير وجه •

كما تتم محاسبة الوزراء أيضا أمام والى المظالم • وتعتبر ولاية « النظر في المظالم » نوعا من القضاء العالى ، يتعلق بمقاضاة رجاله

(١٢٢) انظر : الشيخ عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الحكومة الاسلامية ص ٧ وما بعدها •

السلطان من وزراء ونوابهم ، وتظلم موظفى الدولة من ظلم الرؤساء وجورهم ، وعلى هذا فان سلطة الناظر فى المظالم أعلى من سلطة القاضى والمحتسب معا . ولذا فهو أشبه ما يكون من الناحية الغالبة على اختصاصاته بالقضاء الادارى عندنا الذى هو أحد قسمى مجلس الدولة ، كما أنه فى بعض اختصاصاته يشبه بوجه ما عمل النيابة الادارية والمحاكم التأديبية (١٢٣) .

ويوضح مسئولية الوزير أمام والى المظالم ما حدث فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، اذ خاصم يهودى عليا بن أبى طالب ، رضى الله عنه ، وهو وزير عمر ، كما أوضحنا ذلك سابقا ، فما كان من الخليفة عمر إلا أن استدعى عليا ، دون نظر الى منزلته ، الى مجلس القضاء وأمره بالوقوف حتى يساوى بينه وبين خصمه اليهودى .

بان لنا اذن ، أن من أهم اختصاصات قاضى المظالم النظر فى تعدى الولاة، ومنهم الوزراء، على الأفراد والجماعات مستهدفا فى ذلك انصافهم من ظلم الولاة والوزراء وتحقيق العدل بين الجميع . وبهذا يساوى الاسلام بين الجميع أمام شرع الله ، ولا يقر لأحد بمنزلة خاصة أمام القانون ، كما لا يوجد فيه انسان فوق المحاسبة والمسئولية ، حاكما كان أو واليا أو وزيرا .

أما فى الغرب فان مسئولية الوزراء هى مسئولية شاملة . فالوزراء

---

(١٢٣) انظر : محمد سلام محكور : القضاء فى الاسلام ، دار النهضة

العربية ، القاهرة ١٩٦٤ م ١٤٢ .

مسئولون مدنيا وجنائيا في جميع النظم السياسية ، فمستوليتهم المدنية .  
انما تكون عن الأضرار التي تنتجم عن مزاولتهم لوظائفهم ، أما المسئولية  
الجنائية فتنتجم عن الجرائم التي يرتكبها الوزراء ممارستهم لهذه  
الوظائف . ويتميز النظام البرلماني بتقرير المسئولية السياسية للوزراء  
التضامنية والفردية (\*) .

وتوجب المسئولية الوزارية التضامنية استقالة الوزارة بكامل  
هيئتها عند عدم نجاحها في اكتساب ثقة البرلمان أو هيئة الناخبين .

ولم تكن مسئولية الوزراء التضامنية هذه في السياسة التي  
يتبعونها في تسيير أمور البلاد معروفة في النظام الانجليزي حتى أواخر  
القرن الثامن عشر .

### نصائح للوزير :

اهتم فقهاء الاسلام بالوزير اهتماما كبيرا نظرا للدور الخطير الذي يلعبه  
في ادارة شئون الدولة ، وكونه معينا للامام أو الحاكم برأيه وتدبيره .  
ومن هنا وجهوا اليه مجموعة من النصائح والوصايا الهامة ، مما يعينه  
على حسن تأدية أعماله ، ويبقى أن الهدف منها أولا وأخيرا مصلحة الدولة  
ومنفعة المحكومين . وفي أمثال هذه النصائح يقول الاستاذ العقاد (١٢٤) :

---

(\*) الدكتور ثروت بدوي : النظم السياسية ، الجزء الاول : النظرية  
إلحامة لنظم السياسية ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٠ ص ٣٣٣ .  
(١٢٤) عباس محمود العقاد : الديمقراطية في الاسلام ، دار المعارف  
بمصر ، الطبعة الثالثة ص ١٧٣ .



« النصائح التي من هذا القبيل لها نظائر في الدساتير الحديثة حيث يقول فقهاء السياسة : « ان الملك لا يخطيء » ، ويعنون بذلك وظيفة الملك لا شخصا بعينه يوصف بالعصاة وهي مستحيلة في الناس . الا أن المبدأ في ذاته سليم من حيث يقوم على مطالبة الحاكم بالصفات التي تنفع المحكومين على أحسن مثال ، ولا تخولهم الأمر والنهي إلا بما فيه صلاح للمأمورين والمتهمين ، ولو كان الحكم حقا للحاكم ومصلحته الشخصية لا لزمته هذه الصفات ، إلا أن يكون الكمال مطلوباً لكل إنسان من الحاكمين أو المحكومين .

وعلى الجملة تقوم النصائح والوصايا في هذه الكتب جميعاً على قاعدة واحدة : وهي الحكم لمصلحة المحكومين » .

وقد حرص الفقهاء في هذه النصائح والوصايا بأن يلتزم الوزير أصول الشريعة السمحاء ومبادئ الأخلاق القويمة . ويمكن لنا أن نجمل هذه النصائح في :

— ضرورة مراقبة الوزير ربه في السر والعلانية ، ويحاسب نفسه قبل أن تحاسب ، فصلاح الأعمال ذخراً للانسان عند ربه .

— الالتزام بمبادئ الدين الحنيفية ، فيذل له كل صعب ، ويتيسر عليه كل خطب .

— التمسك بمقتضى العدل ، وأن يكون عادلاً تقياً ، وأن يعدل في جميع تصرفاته وأفعاله ، حتى يسهل انقياد الناس اليه ، « لأن العدل استثمار دائم ، والجور استئصال منقطع » .

والعدل أنواع : عدل بالأموال ، وعدل بالأقوال ، وعدل بالأفعال :  
لعدلك بالأموال ، أن تؤخذ بحقتها ، وتدفع الى مستحقها • وعدلك في  
الأقوال ، أن لا تخاطب الفاضل بخطاب المفضول ولا العالم بخطاب  
الجهول •

وعدلك في الأفعال أن لا تعاقب الا على ذنب ، ولا تعفو الا عن  
لثابة • على أن لا يبعثك السخط على اطراح المحاسن ، أو يحملك الرضا  
على العفو عن المساويء •

— الحرص على الوفاء بالعهود ، لأن الوعد حق على الوزير •

— الابتعاد عن الانفعالات وفي مقدمتها الغضب « وليكن غضبك  
مغاضبا ، تملك به عزمك وتقوم به خصمك » (١٢٥) •

— التدقيق في اختيار نوابه ومعاونيه في الوزارة من الرجال  
الأكفاء ، راجح العقول ، سديدي الرأي ، دون استكثار منهم ، حتى  
لا يكون هناك إرهاق لميزانية الدولة ، أو اضطراب وتناثر في الأعمال •  
« ولأن يكون العمل خاليا فينصرف اليه فكرك ، أولى من أن يباشره  
عاجز وخائن ، فاحذر العاجز فإنه مضيع ، وتوق الخائن فإنه يكدر  
لنفسه » ، « وليكن أعوانك وفق عمالك ، فإنه أنظم للشمل ، وأجمع  
للعمل وأبلغ للاجتهاد ، وأبعث على النصيح » •

— ضرورة مباشرة الوزير أغلب الأعمال بنفسه ، دون اتكال في  
ذلك على نوابه ومعاونيه ، ضمانا لحسن تأدية الأعمال •

— عدم التعويل على التهم والظنون ، وطرح الشك باليقين •

— تجنب الانغماس في الشهوات حتى لا يصرفه ذلك عن جليل

الأعمال ، وأن يكون شعاره الاعتدال في كل شيء •

بـ الاستجابة لدعوة المظلوم ، والصبر على قضاء حوائج الناس •

— رفض قبول المدح من المتملقين والمنافقين أصحاب المصالح الذاتية ، « فان النفاق مركز في طباعهم » •

— عدم الانسياق الى كثرة الادلاء بالأقوال والوعود الجوفاء ،  
ولا يمكن فعل الوزير أكثر من قوله ، فان زيادة القول على الفعل دناءة  
وثسين •

— الحرص على راحة الجسم وصفاء العقل ، ليكون ذلك عوناً  
للووزير على النظر الصائب والتفكير السديد •

— مشاورة أهل الرأي والفضل والعلم والعقل ، والدين والأمانة  
والعفة والتجربة ، ولا يجوز للوزير أن يغفل هذا الأمر ، ويضرب عنه  
صفحا مع علو منزلته ، والهدف من وراء كل ذلك هو صلاح حال الدولة •  
وعلى وجه العموم ، فان هذه النصائح هي أشبه ما تكون بدستور  
مكتوب للوزراء •

### تعين الوزير :

جرت العادة على اختيار الوزير من بين المثقفين ثقافة أدبية المتمتعين  
بإخبرات تامة بشئون الدولة الادارية والمالية • فاذا ما رشح شخص  
للووزارة ، سار الى دار الخلافة برفقة اثنين من الأمراء ، كلفهما الخليفة  
بإحضاره ، وهناك يخبره الخليفة باختياره وزياره ، ثم  
يقطعه الى جبرة مجاورة ليرتدى ملابس التشریف وهي  
القباء (١٢٦) والسيف والمنطقة (١٢٧) المحليين بالذهب ، ثم يمثل بها أمام

---

(١٢٦) القباء : نوع من الثياب ، وسمى بذلك لاجتماع اطرافه ، انظر :

ابن منظور : لسان العرب ١٠ / ١١٦ •

(١٢٧) المنطقة : الحزام ، اي كل ما يشد به المرء وسطه ، المصدر :

السابق ١٠ / ٣٥٥ •



الخليفة فيقبل يده ، وينصرف الى الخارج ممتطيا ظهر حصان مزين ، ويذهب به الى الدار المخصصة للوزارة يصاحبه الأمراء والوجهاء وكبار المسئولين ، فاذا وصل الى دار الوزارة وسط مظاهر الاحتفال ، توافد عليه الناس بمختلف فئاتهم للسلام والهنئة (١٢٨) .

أما عن راتب الوزير ، فلم يكن محدودا ، أو مقصورا على الوزير نفسه ، بل كان يعطى كل ولد من أولاده وأخوته رواتب معينة في كل شهر . وقد بلغ راتب الوزير في أوائل القرن الرابع الهجرى ( العاشر الميلادى ) خمسة آلاف دينار في الشهر ، يضاف الى ذلك الاقطاعات والهدايا والخلع التى كان يقدمها الخليفة لوزيره في المواسم والأعياد .

### منصب نائب الوزير :

نظرا لأهمية منصب الوزير وخطورته ، وتعدد واجبات الوزراء من حيث السعى فى عمارة البلاد ، وإصلاح خللها ، وتنمية الأموال ، وتحسين الزراعة والصناعة ، واتعاش الاقتصاد بصفة عامة ، وتشجيع العلماء والأدباء ، وبالنظر أيضا الى استحالة قيام الوزير بمفرده بأعمال الوزارة، فقد ظهر منصب « نائب الوزير » ، وكان هذا على وجه التحديد، فى العصر العباسى . وقد عد ظهوره مظهرا من مظاهر تطور الوزارة فى ذلك العصر . وقد عمد الخلفاء الى تعيين : « نائب للوزير » فى الفترات التى تعقب عزل أحد الوزراء حتى لا تتوقف أعمال الوزارة ، وتتعطّل مصالح العباد . كما لجأ البعض منهم الى هذا التعيين ، أيضا ، فى بعض الأحيان ، التى تنعدم فيها ثقة الخليفة فى وزيره .

إذا كان من الجائز أن يعين الوزير « نائبا له » فإنه كان من الجائز أن يعين « نائبين » له فى الوزارة ، لمعاونته فى تسيير أمور وزارته ، وما له فيها ، حتى لا يقف دولا ب الأعمال فى الدولة .

(١٢٧) انظر : الصابىء ( هلال بن الحسن ) : تحفة الأمراء فى تاريخ

تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار احياء الكتب العربية ،

١٩٨٠م ص ٢٨ ، ٣٦ .

### خاتمة وتطبيق :

١ — يحق لنا في مقام الختام أن نوجه الانتظار إلى أن منصب الوزارة ، هو منصب عربي إسلامي بحت ، ليس مأخوذاً عن الفرس أو غيرهم من الشعوب الأخرى ، كما يحلو لبعض الباحثين ، غربيين كانوا أو شرقيين ، أن يقول بذلك .

٢ — كلمة وزير هي كلمة عربية الأصل ، لا علاقة لها أو صلة بكلمة وزير الفارسية ، التي تعنى القضاء أو الحكم أو التقرير . أما عن التشابه بين الكلمتين فإنه لا ينهض دليلاً على الاقتباس المزعوم ، خاصة إذا علمنا أن كلمة Vicir الفهلوية لم تستعمل كلقب لأى وظيفة كبيرة أو صغيرة أو رتبة في الامبراطورية الفارسية .

يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي كانت فيه سلطات الوزير الفارسي ضعيفة جداً ، نجد أن سلطات الوزير في العهد الإسلامي — بعد شيوع نظام الوزارة ورسوخها — كانت واسعة ومتعددة ، وكان يفوضه أقوى مما كان عليه في العصر الفارسي .

يحق لنا — بعد هذا — أن ننكر الأصل الساساني للوزارة في الإسلام ، ونؤكد ، من ناحية أخرى ، عروبة الكلمة ، وإسلامية المنصب والرتبة والاختصاصات .

٣ — يرجع لفقهاء الإسلام ، وفي مقدمتهم الماوردي ، الفضل الأول في تقسيم الوزارة إلى وزارة تفويض ووزارة تنفيذ ، منذ ما يقرب من ألف عام . وهم بهذا الصنع غير مسبوقين ، وقد تابعهم في هذا التقسيم من بعد ذلك الكثيرون من الفقهاء والباحثين المعاصرين من رجال الفكر الدستوري في الغرب ، الذين لم يعرفوا هذا المنصب إلا في القرن السابع عشر الميلادي .

٤ — عرف المسلمون منصب « نائب الوزير » في العهد العباسي ، وكان ظهوره مظهراً من مظاهر تطور الوزارة في ذلك العهد . كما كان

للوزير الحق ، في ذلك العصر في أن يعين نائبين له في الوزارة لمساعدته في سرعة إنجاز الأعمال في الدولة .

٥ — منصب وزارة التفويض ، أو الوزير الأول ، أو رئيس الوزراء ، هو في حقيقته منصب وزارة قلم ، يتولاه الرجل المتخصص الصالح الحكيم ، المثقف ثقافة واسعة ، العليم بأسرار الحكم ، الخبير بالسياسة ، الذي يحكم بمقتضى علمه وثقافته الواسعة ، ومن هنا عدت هذه الوزارة أفضل أنواع الوزارات ، واعتبر حكم الوزير فيها أصلح أنواع الحكم على الإطلاق . وبهذا أعلن فقهاء الاسلام كراهيتهم البالغة لكل شكل من أشكال الحكم العسكري الذي يعتمد على القوة ، ويعادى العقل والعلم والخبرة .

٦ — تمتع الوزير في الاسلام بسلطة استقلالية ، ومكانة فريدة ممتازة ، لم يتمتع بهما وزير من قبل أو من بعد ، يستوى في ذلك الوزير في مصر القديمة والصين واليونان وبلاد الرومان ، أو الوزير في العصر الحديث ، والذي لم تتحدد مهام وظيفته الا في القرن الثامن عشر الميلادي .



## مراجع البحث

### ١ - المراجع العربية :

— ابن تيمية ( تقي الدين ) :

\* السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية ، دار الكتاب  
العربي بمصر ، الطبعة الرابعة ١٩٦٩ .

— ابن خلدون ( شمس الدين ابو العباس احمد بن ابراهيم ) :

\* مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وتعليق على عبد الواحد وافي ،  
لجنة البيان العربي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٦ .

— ابن طباطبا ( محمد بن علي ) :

\* كتاب الفخرى في الاداب السلطانية والدول الإسلامية ، مطبعة  
الموسوعات بمصر ١٣١٧ هـ .

— ابن العربي ( ابو بكر ) :

\* احكام القرآن : القسمان الاول والثاني ، الطبعة الثانية ١٩٦٧ ،  
والقسمان الثالث والرابع ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

— ابو يعلى الفراء ( محمد بن الحسين ) :

\* الاحكام السلطانية ، تحقيق محمد حامد الفقى ، القاهرة ،  
الطبعة الاولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

— احمد بن الداية :

\* الفلسفة السياسية عند العرب ، تحقيق الدكتور عمر  
المالكى ، الجزائر ١٩٧١ .

— بارتولد :

\* تاريخ الحضارة الاسلامية ، نقله الى العربية حمزة الطاهر ،  
القاهرة ١٩٤٣ .

— الثعالبي ( ابو منصور ) :

\* تحفة الوزراء ، مخطوط بدار الكتب المصرية في مجلد باسم  
الخصائص رقم ( ٥ نحوش ج ١٢ ) .

— ثروت بدوى ( الدكتور ) :

\* النظم السياسية ( النظرية العامة للنظم السياسية ) دار  
النهضة العربية بالقاهرة ج ١ / ١٩٧٠ .

— جاك بونديو دوفابر :

\* الدولة ، ترجمة سطوحى فوق العادة ، مكتبة عويدات ، بيروت ،  
بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٠ .

— الجهشياري ( ابو عبد الله محمد بن عبدوس ) :

\* كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، مكتبة مصطفى  
البابى الطبى ، الطبعة الاولى بالقاهرة .

— الجهشياري ( ابو عبد الله محمد بن عبدوس ) :

\* نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري ، جمعها  
من مصادر مخطوطة ومطبوعة وعلق عليها ميخائيل عواد ، دار  
الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٦٤ م .

— جواتيانن ( س - د ) :

\* دراسات في التاريخ الاسلامى والنظم الاسلامية ، تعريب  
وتحقيق الدكتور عطية القوصى ، وكالة المطبوعات بالكسويت  
١٩٨٠ .

- حسن إبراهيم حسن ( الدكتور ) :  
\* تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، الطبعة  
السابعة القاهرة ١٩٦٤ .
- حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن ( الدكتوران ) :  
\* النظم الإسلامية ، طبعة القاهرة ١٩٣٩ .
- حمدي المناوى ( الدكتور ) :  
\* الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- زافنت شفيق شنبوز ( الدكتور ) :  
\* دستور الحكم والسلطة فى القرآن والشرائع ١٩٥٤ .
- السيد ضبرى ( الدكتور ) :  
\* الوزير الاول فى انجلترا ، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٤٧ .
- الشيرازى ( على بن أحمد بن محمد بن أبى بكر ) :  
\* تحفة الملوك والسيلاطين فى الخلافة والسلطنة والوزارة ،  
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ( ٧٢ اجتماع تيمور ) .
- الصابى ( أبو الحسن الهلال بن المحسن ) :  
\* كتاب الوزراء أو تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، تحقيق  
عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة عيسى البابى الحلبي ١٩٥٨ .
- صبحى الصالح ( الدكتور ) :  
\* النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين بيروت ،  
الطبعة الاولى ١٩٦٥ .
- عبد الحى الكتانى ( الشيخ ) :  
\* نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الادارية ، دار الكتاب  
العربى بيروت .



— عبد الحميد متولى ( الدكتور ) :

\* أزمة الفكر السياسى الإسلامى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ،  
الطبعة الأولى ١٩٧٠ .

— عبد الحميد متولى ( الدكتور ) :

\* مبادئ نظام الحكم فى الإسلام مع المقارنة بالنظم الدستورية  
الحديثة ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى .

— عبد الوهاب خلاف ( الشيخ ) :

\* السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون  
الدستورية والخارجية والمالية ، دار الانصار بالقاهرة ١٩٧٧ .

— الفزالى ( أبو حامد ) :

\* أحياء علوم الدين ، مطبوعات كتّاب الشيخ بالقاهرة ، ط ٥ .

— فتحى عبد الكريم ( الدكتور ) :

\* الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى ، دراسة مقارنة ، مكتبة  
وهبة بالقاهرة ١٩٧٦ .

— فؤاد محمد شبيل :

\* حكمة الصين ، دار المعارف ، بمصر ، الجزء الأول ١٩٦٧ .

— فؤاد محمد شبيل :

\* الفكر السياسى ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية  
والاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ، الجزء  
الأول ١٩٧٤ .

— لاسكى ( هارولد ) :

\* اصول السياسة ، ترجمة مجيد فتحي عمر ، واهبهم لطفي  
عمر ، مراجعة الدكتور بطرس بطرس غالى ، دار المعارف  
بالقاهرة .

— الماوردى ( أبو الحسن على بن محمد بن حبيب ) :

- \* الاحكام السلطانية ، تصحيح محمد بدر الدين النعمانى الطبى ،  
مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الاولى ١٣٢٧ هـ — ١٩٠٩ م .

— الماوردى ( أبو الحسن على بن محمد بن حبيب ) :

- \* قوانين الوزارة ، تحقيق ودراسة د. صلاح الدين بسيونى رسلان  
ط . نهضة الشرق بالقاهرة ١٩٨٦ .

- \* الوزارة أو أدب الوزير ، تحقيق الدكتور محمد سليمان داود ،  
مؤاد عبد المنعم احمد ، دار الجامعات بدمر ، الطبعة الاولى  
١٩٧٦ .

— ميتز ( آدم ) :

- \* الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى او عصر النهضة فى  
الاسلام ترجمة محمد عبد الهادى أبوزيدة ، دار الكتاب العربى ،  
بيروت ، المجلد الاول ، الطبعة الرابعة ١٩٦٧ .

— ميشيل ستيفورت :

- \* نظم الحكم الخديئة ترجمة أحمد كامل ، مراجعة د. سليمان  
الطماوى ، دار الفكر العربى بالقاهرة ( سلسلة الالف كتاب )  
الطبعة الاولى ١٩٦٢ .

— محمد حميد الله ( الدكتور ) :

- \* مجموعة الوثائق السياسية للمهد النبوى والخلافة الرائدة ،  
دار الارشاد ببيروت ط . ١٩٦٩ و ط . ١٩٧٣ .

— محمد ضياء الدين الرئيس ( الدكتور ) :

- \* النظريات السياسية الاسلامية ، مكتبة دار التراث بالقاهرة ،  
الطبعة السابعة ١٩٧٩ .

— محمد عبد الله دراز (الدكتور) :

\* دستور الأخلاق في القرآن ، دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن ، تعريف وتعليق الدكتور عبد الصبور شاهين ومراجعة الدكتور / سيد بدوي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨٢ .

— محمد عبد الله العربي (الدكتور) :

\* نظام الحكم في الاسلام ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

— محمد يوسف موسى (الدكتور) :

\* نظام الحكم في الاسلام ، القاهرة ط ١٩٦٤ و ط ١٩٦٨ .

— مصطفى أبو زيد (الدكتور) :

\* فن الحكم في الاسلام ، المكتب المصري الحديث بالقاهرة ١٩٨١ .

— مصطفى الخشاب (الدكتور) :

\* تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية ، مطبعة لجنة البحوث العربي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٩٥٣ .

— مصطفى كمال وصفي (الدكتور) :

\* الاسلام والنظام الإداري ، القاهرة ، القسم الأول ١٩٧٤ .  
\* النظام الدستوري في الاسلام مقارنا بالنظم المعاصرة ، مكتبة وهبة بالقاهرة ، الطبعة الأولى .

— ول ديوارنت :

\* قصة الحضارة . ترجمة محمد عمران ، الجزء الثاني من المجمد الأول ، الطبعة الثالثة بالقاهرة ١٩٦٣ .



٢ — أهم المراجع الأجنبية :

- Cowen (Harold) : The Life and Times of Ali Ibn Isa.  
The Good vizier Cambridge, 1928.
- Duverger : Introduction à la Politique, Paris, 1964.
- Encyclopedia of Islam, Vol. 4-2.
- Nicholson : A Literary history of the Arabs.
- Sourdel : Le Vizirate Abbaside Vol. 1.

## المحتويات

صفحة

٥	تقديم :
٦	الوزارة في العالم القديم :
٧	الوزارة في مصر الفرعونية .
٩	الوزارة في الصين القديمة .
١٢	الوزارة في اليونان القديمة .
١٣	الوزارة عند الرومان .
١٦	نشأة الوزارة في الإسلام :
١٨	التطور التاريخي لمنصب الوزارة في الإسلام :
٢٢	الاشتقاق اللغوي لكلمة الوزارة ومعناها :
٣٤	نوعا الوزارة :
٣٥	١ - وزارة التفويض :
٣٧	اختصاصات وزير التفويض .
٣٩	شروط وزير التفويض .
٤٠	تعدد الوزارة .
٤٠	٢ - وزارة التنفيذ :
٤٢	شروط وزير التنفيذ .
٤٦	في الحقوق المشتركة بين الوزارتين :
٤٧	الوزارة في القديم والحديث :
٥١	مسئولية الوزارة :
٥٢	شروط المسؤولية الأخلاقية والدينية :
٥٥	المسئولية الاجتماعية :
٥٧	الأمس التي تقوم عليها المسؤولية في الإسلام :
٦٥	خصائص للوزير :
٦٦	تعيين الوزير :
٧٠	مخمس نائب الوزير :
٧١	خاتمة وتعليق :
٧٢	المراجع :





93

